المنتهى الاسرائيلي

مدار

الثلاثاء ٢٠٢٠/١٠/٢٧ الموافق ١٠ ربيع الأول ١٤٤٢هـ العدد ٤٦٢ السنة الثامنة عشرة

نفتالي بينيت ووقائع تحوله إلى «التهديد الوحيد لنتنياهو في ظل الحالة القائمة»!

صفحة (٢)

دراسة جديدة: روسيا باعتبارها تحدياً للأمن القومي الإسرائيلي، هل هي حقاً «نمر من ورق؟»

صفحة (٥)

المنتهى الاسرائيلي

ملحق أسبوعي يوزع الكترونياً يصدر عن

مدار المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية

MADAR The Palestinian Forum for Israeli Studies

تقرير «معهد سياسة الشعب اليهودي»: قلق من مخطط الضم وعلاقات إسرائيل بالحزب الديمقراطي الأميركي

كتب برهوم جرايسي:

أظهر التقرير السنوي لمعهد «سياسة الشعب اليهودي»، التابع للوكالة اليهودية (الوكالة الصهيونية)، قلقه من انعكاسات تطبيق مخطط فرض ما تسمى «السيادة الإسرائيلية» على المستوطنات ومناطق شاسعة من الضفة الغربية، ودعا الحكومة الإسرائيلية إلى إجراء حسابات عميقة، قبل اتخاذ القرار. كما عبّر التقرير الذي يقدم سنويا للحكومة الإسرائيلية، عن قلقه من تأزم علاقات حكومة بنيامين نتنياهو مع الحزب الديمقراطي الأميركي، محذرا من التدخل في الانتخابات الأميركية الوشيكة.

تقرير «معهد سياسة الشعب اليهودي»، هذا العام، جاء مختصرا مقارنة مع تقارير السنوات الـ ١٦ التي سبقته، وكما يبدو بفعل أزمة كورونا، التي أخذت نصيبها في التقرير، من حيث انعكاساتها اقتصاديا وسياسيا على إسرائيل والعالم. ولكن التقرير انشغل في ثلاث قضايا مركزية، الجانب الديمغرافي وعلاقة إسرائيل بيهود العالم، وهذا جزء دائم في كل التقارير السنوية. وثانيا، علاقة إسرائيل بالحزبين الأميركيين، على ضوء الانتخابات الأميركية القريبة، وثالثا مخطط فرض ما تسمى «السيادة الإسرائيلية» على المستوطنات ومناطق شاسعة في الضفة المحتلة.

كما عرّج التقرير على مواضيع أخرى، مثل العلاقات مع الصين، على ضوء أزمة العلاقات الأميركية- الصينية.

تأسس «معهد سياسات الشعب اليهودي» في مطلع سنوات الألفين، ليكون ضمن مؤسسات الوكالة اليهودية (الصهيونية)، وكان اسم المعهد بداية «معهد تخطيط سياسة الشعب اليهودي»، إلا أن هذا الاسم كما يبدو خلق حساسية، لأنه يُظهر شكلا من أشكال الوصاية، وبعد سنوات تم اسقاط كلمة «تخطيط».

ويقول أفينوعام بار يوسف، رئيس المعهد، والمدير العام المؤسس للمعهد، في مقدمة التقرير، وهي كانت كلمة وداعية أعلن فيها مغادرته المعهد، إنه أقيم بتوصية من رئيس الحكومة الأسبق أريئيل شارون، ليكون مكلفا بوضع تقرير سنوي أمام حكومات إسرائيل، مع توصيات لها، إلى جانب تقارير تخصصية أخرى.

فعلى سبيل المثال، تم في هذا المعهد وضع مخطط ضرب وكالة غوث اللاجئين «الأونروا»، من خلال تغيير تعريف «اللاجئ»، على أن يكون الشخص الذي تم تهجيره من فلسطين، وأيضا الابن الأول، ولكن ليس الأحفاد وذريتهم. ومن كانت تعمل على هذا المشروع، د. عينات وولف، انتخبت للكنيست لولاية واحدة، ٢٠٠٩- ٢٠١٣، ضمن حزب العمل، وقد استقدمها رئيس الحزب في حينه إيهود باراك، وخلال تلك الولاية بدأت حكومة إسرائيل برئاسة بنيامين نتنياهو، في تسويق مخطط ضرب الأونروا، وكانت وولف ناشطة في هذا المجال في حينه.

ويقول بار يوسف في كلمته: «تمت إقامة معهد سياسة الشعب اليهودي، من أجل سد فراغ في حقل تخطيط سياسات الشعب اليهودي، على المستوى العالمي، من منطلق الالتزام العميق تجاه المجتمعات اليهودية في كل العالم، والاعتراف بأن دولة إسرائيل هي الدولة النواة للشعب اليهودي، والتزامها باستمرار وجود الشعب وازدهاره».

وبحسب بار يوسف، فإنه ليس من السهل تقديم المشورات، لأنها لن تكون سهلة على جميع الآذان، «وبالذات ليس على جميع الآذان اليهودية». وبسبب ذلك، يقول، جنّد المعهد على مر السنين «أدمغة» متعددة في مجال وضع الاستراتيجيات في مجالات مختلفة، ومن اتجاهات مختلفة، «من اليسار واليمين والحريديم والعلمانيين»، بحسب تعبيره.

إسرائيل والحزبان الأميركيان

في ما يخص الانتخابات الأميركية، أوصى التقرير بأن «تحذر إسرائيل من إظهار تأييد لأي من المرشحين الاثنين للرئاسة، وعليها أن تحافظ على علاقات جيدة مع إدارة الرئيس دونالد ترامب، دون أن تظهر هذه العلاقة على أنها تبن لكل قائمة القيم التي يتبعها الرئيس. وهذا أمر مطلوب على ضوء اتساع التقاطب السياسي في الولايات المتحدة، وهو ما بات يؤثر على شكل وحجم تأييد الحزبين لإسرائيل».

هذه التوصية لم تأت من فراغ، بل جاءت في أعقاب تدخل بنيامين نتنياهو المكشوف كليا في الانتخابات الأميركية، في العامين ٢٠١٢ و٢٠١٦، لصالح الحزب الجمهوري. ففي ٢٠١٢ كان التدخل مباشرة ضد الرئيس باراك أوباما، الذي نافس على ولاية ثانية وفاز بها بسهولة.

ويرى التقرير أن التقاطب المتزايد بين الحزبين الأميركيين الأكبرين، الجمهوري والديمقراطي، ينعكس أيضا على علاقة الأميركان اليهود بإسرائيل. وقالت تقارير سابقة إن الغالبية الساحقة من اليهود في الولايات المتحدة تؤيد الحزب الديمقراطي باعتبار أنه يطرح مواقف أكثر ليبرالية، مقارنة بمواقف الحزب الجمهوري، التي زاد تزمتها في فترة دونالد ترامب.

يشار إلى أنه بحسب أحد الاستطلاعات التي نشرتها الصحافة الإسرائيلية في الأيام الأخيرة، هناك ارتفاع في نسبة تأييد الأميركان اليهود لمرشح الحزب الديمقراطي، جو بايدن، ووصلت النسبة إلى ٧٥٪، على الرغم من أنه تقليديا، تتراوح نسبة تأييد الأميركان اليهود للحزب الديمقراطي ومرشحيه للرئاسة، ما بين ٦٧٪ إلى ٧٢٪.

وبحسب ما ذكرته صحيفة «يديعوت أحرونوت»، فإن هناك غضباً في حملة ترامب من أنه على الرغم من كل سياساته تجاه إسرائيل منذ أن وصل إلى البيت الأبيض في مطلع ٢٠١٧، فإن نسبة تأييد اليهود للحزب الديمقراطي ارتفعت.

ترامب بالعبرية والإنكليزية في تجمع للائتلاف اليهودي الجمهوري في لاس فيغاس. (أرشيفية)

وتبلغ نسبة اليهود من بين ذوي حق الاقتراع الأميركان ٢٪، ولكن نسبتهم من بين المصوتين فعليا ٤٪، بسبب ارتفاع نسبة مشاركتهم في الانتخابات، وهذه النسبة تكون أعلى في الولايات التي تشهد تمركزا أكبر لليهود مثل نيويورك وفلوريدا وكاليفورنيا.

وأوصى التقرير أيضا بأن «على إسرائيل أن تطور حوارا مستمرا مع اليهود في الولايات المتحدة الأميركية، وبضمنهم أولئك الذين ينتقدون سياسات إسرائيل، من أجل ضمان استمرار مثلث العلاقات: إسرائيل- واشنطن- يهود الولايات المتحدة».

وعلى صعيد العلاقات الأميركية- الإسرائيلية، يقول رئيسا مجلس الإدارة لمعهد سياسة الشعب اليهودي، دينيس روس، المستشار الأميركي الرئاسي الأسبق، وستيوارت أيزنشتات «إن القيادة الأميركية في العالم، التي تتعلق بها إسرائيل، تراجعت بفعل السياسة الخارجية التي اتبعها ترامب، تحت شعار «أميركا أولا». وهذا القيادة الغائبة برزت في فترة وباء كورونا؛ إذ لم يكن ترامب كرؤساء من الحزبين الديمقراطي والجمهوري، في فترات أخرى، قادوا مجموعة الدول العشرين الكبار G٢٠ إبان الأزمة الاقتصادية بين العامين ٢٠٠٨ و٢٠٠٩، واهتموا بتنظيم دعم منظمة الصحة العالمية، والبنك الدولي، وصندوق النقد الدولي. فالإدارة الحالية لم تتصرف على هذا النحو».

واستعرض الكاتبان الإجراءات التي اتخذها ترامب، مثل قطع الأموال عن منظمة الصحة العالمية، ورفض التعاون مع المؤسسات العالمية لدعم الدول النامية. ويريان أن هذه فرصة إسرائيل لدعم عدد من هذه الدول الفقيرة على الصعيد الطبي، «ومن شأن هذا أن يعزز مكانة إسرائيل لدى تلك الدول».

قلق واضح من مخطط الضم

واضح من التقرير أن صياغته انتهت قبل الإعلان عن اتفاق التطبيع مع دولة الإمارات العربية المتحدة، الذي أدى إلى تأجيل تطبيق مخطط الضم، وفرض ما تسمى «السيادة الإسرائيلية» على المستوطنات ومناطق شاسعة في الضفة المحتلة لفترة ليست معروفة، فبنيامين نتنياهو أعلن أنه لم يتخل عن تطبيق المخطط، ولكنه يريد إعطاء فرصة لاتفاقيات التطبيع، كما أن الطرف الآخر للمعاهدة لم يذكر كلمة إلغاء مخطط الضم.

ويحذر التقرير في أكثر من مكان من تبعات مخطط الضم على مستويات عدة، ولكن أيضا على مستوى العلاقة مع الأميركان اليهود، ورد فعل الحزب الديمقراطي، خاصة في حال فاز مرشحه في الانتخابات.

ويقول دينيس روس وستيوارت أيزنشتات إنه ستكون لمخطط الضم انعكاسات على العلاقة مع «يهود الشتات» حسب تعبيرهما، وقالا «إن الحوار العام في إسرائيل هو أحادي الجانب، متأثر جوهريا من المواقف الأيديولوجية. فصحيح حتى الآن، أن مخطط الضم يحظى بتأييد كبير ذي أهمية في الكنيست. ولكن من المناسب للجانبين، المؤيد والمعارض، إجراء تحليل عميق حول كلفة وفائدة المخطط، قبل اتخاذ القرار الملزم». و«إن إدارة ترامب فتحت أمام إسرائيل فرصة مميزة لتحديد حدودها، بموجب احتياجاتها الاستراتيجية. ومن جهة ثانية، فإن تطبيق الضم يثير معارضة دولية مهمة، وسيشعل خلافات داخلية لدى الشعب اليهودي في العالم، وسيشكل تهديدا ممكنا، على مستقبل إسرائيل كدولة يهودية وديمقراطية». والقصد هنا هو أن تتحول إسرائيل مع الزمن إلى دولة ثنائية القومية.

ويتابع الكاتبان: «لا أحد يستطيع أن يتنبأ بالتأكيد ماذا سيكون رد الأردنيين. فالملك الأردني عبد الله الثاني أشار إلى أنه سيكون مضطرا للرد. كذلك فإن الفلسطينيين يعارضون بشدة إجراءات الضم. وخطر انهيار السلطة الفلسطينية كنتيجة لهذه الخطوة هو إمكانية يجب أخذها بالحسبان، رغم أنه من الصعب التنبؤ بتأثيرات الضم على الشرق الأوسط.. وعلى الرغم من صعوبة التنبؤ، إلا أنه من السهل نسبيا، توقع النتائج في الحلبة الدولية، وبين يهود الشتات: فمن دون شك سيزيد الضم حالة النفور من إسرائيل في غرب أوروبا، وفي المجتمعات اليهودية هناك، وفي الولايات المتحدة الأميركية. وفي الولايات المتحدة سيتسع الشرخ بين المجتمعات اليهودية الأرثوذكسية، التي بشكل عام من المتوقع أن تؤيد الضم، وبين المجتمعات اليهودية اللا أرثوذكسية، التي بشكل عام من المتوقع أن تعارض الضم».

وشدد الكاتبان، بروح ما جاء في التقرير، الذي تتسلمه الحكومة الإسرائيلية، كما سبق وذكر هنا، على أن «الإجراءات أحادية الجانب ستعمق بالتأكيد الخلافات بشأن الدعم لإسرائيل، بين الحزبين الأميركيين الجمهوري والديمقراطي؛ بينما عمل أولئك الذين يكافحون حركة المقاطعة «بي دي إس» سيكون أصعب وأكثر تعقيدا بقدر كبير. فمن شأن الضم أن يصبح بمثابة «جائزة يانصيب» لمن يسعى لعزل إسرائيل، وتسويد صورتها».

ولهذا يوصي التقرير الحكومة الإسرائيلية بأن تجري فحصا معمقا قبل أن تتخذ القرار، من حيث انعكاسات هذا الإجراء على طبيعة إسرائيل، وعلى صعيد ردود الفعل على الساحة الفلسطينية وفي الشرق الأوسط، ولكن بشكل خاص، على مستوى العالم، ودول كبرى، وعلى مستوى العلاقة مع الحزب الديمقراطي الأميركي، والعلاقة مع المجتمعات اليهودية في الولايات المتحدة والعالم.

ويمكن الاستنتاج مما تقدم أن تقرير «معهد سياسة الشعب اليهودي» يبدي قلقا، لم يصرّح به مباشرة، من مشروع الضم، وهذا انعكس في إبراز سلسلة من الانعكاسات السلبية على إسرائيل في حال تطبيقه.

العلاقات مع الصين

منذ أن بدأ تطور العلاقات الإسرائيلية- الصينية، الاقتصادية والعسكرية، في سنوات التسعين، اصطدمت إسرائيل مع إدارات الرؤساء الأربعة الأخيرين، بمن فيهم الحالي؛ بمعنى الرؤساء كلينتون وبوش الابن، وأوباما وترامب، أي من الحزبين الديمقراطي والجمهوري. ومن أبرز محطات الصدام، كانت اتفاقيات لبيع قطع وآليات عسكرية، وفيما يتعلق بالتقنيات العالية، إضافة إلى مجالات اقتصادية مختلفة.

ولأن الرئيس دونالد ترامب صعّد الصدام مع الصين في فترة ولايته، فإن مسألة العلاقات بين إسرائيل والصين كانت من النقاط البارزة في تقرير «معهد سياسة الشعب اليهودي». وجاء فيه «أن إسرائيل تجد نفسها بين المطرقة والسندان، على ضوء المنافسة بين الصين والولايات المتحدة، وستكون تحت ضغوط جدية من جانب إدارة الرئيس ترامب، في ما يتعلق بالاستثمارات الصينية في البنى التحتية الإسرائيلية، مثل الموانئ وشبكات القطارات والاتصالات، والتجارة في قطاع الهايتك».

وتابع التقرير: «إن التخوفات من تأثير الصين قائمة في الحزبين الأميركيين، وكما يبدو ستضطر إسرائيل إلى دفع ثمن ليس قليلا في علاقاتها مع الصين، ولهذا من الضروري لإسرائيل أن تتوصل إلى تفاهمات مع الولايات المتحدة، إذ ليس واضحا بعد كم سنة ستغير الإدارة الأميركية توجهها للصين، وأيضا في مسألة العلاقات الإسرائيلية الصينية». وأشار التقرير إلى أنه حتى في حال لم يفز ترامب، فإن هذه المسألة ستبقى ماثلة أيضاً أمام الإدارة الأميركية التالية.

كلمة في البداية

ما هي أبرز وجهات إسرائيل في الوقت الحالي؟

أنطوان شلحت

(*) تومئ جلّ مواد هذا العدد من «المشهد الإسرائيلي» إلى وجهتين تسير إسرائيل نحوهما وبرهنت عليهما وقائع الأيام الأخيرة، وسيتعيّن علينا أن نتعقبهما باستمرار في قادم الأيام.

الوجهة الأولى، انخفاض شعبية رئيس الحكومة الإسرائيلية وزعيم اليمين بنيامين نتنياهو، وهو ما أمكن استخلاصه من اتساع نطاق حملة الاحتجاجات على سياسته، بالأساس على خلفية تقديم لائحة اتهام ضده بشبهات فساد وانضاف إليه الفشل الذي منيت به حكومته الخامسة، الحالية، في مواجهة أزمة فيروس كورونا وتداعياتها الصحية والاقتصادية- الاجتماعية، وكذلك من معطيات آخر استطلاعات الرأي العام.

وكان من أبرز النتائج المباشرة لذلك صعود نجم زعيم تحالف «يمينا» نفتالي بينيت. ويشمل هذا التحالف تيار الصهيونية الدينية.

وينبغي أن يُشار في هذا الصدد إلى أن بينيت لا يُخفي، منذ أن دخل إلى المعترك السياسي، أن في صلب تطلعاته أن يحوّل التحالف الذي وقف ويقف على رأسه إلى حزب ذي مظلة واسعة للغاية تكون أكثر صهيونية، وبوسعها أن تكون سقفاً للجميع. وفي إحدى المناسبات السابقة، وردّاً على سؤال عما يختلف هذا الحزب الذي يسعى إليه عن حزب الليكود، قال بينيت إن هذا الحزب الأخير لا ينفك يرفع لواء الأمن، وفقط الأمن. وفي حال الالتزام بلواء الأمن وحسب، ستصل إسرائيل حتماً إلى أماكن ليست جيدة ومحبّذة، مثل الانفصال عن قطاع غزة، وخطاب بار إيلان (الذي أعلن فيه نتنياهو تأييده لحل الدولتين، وإن على مستوى تصريحيّ)، وما شابه ذلك. لكن عندما تستند إلى الأساس اليهودي، فستكون برأيه في مكان آخر على الإطلاق، وستمسي قوة صمودها أمام الضغوط ذات جذور أعمق بكثير، وهذا الأمر سيشّع على كل شيء. وتعكس أقواله هذه إصرار الصهيونية الدينية على إعادة تصميم المجتمع الإسرائيلي بموجب الصورة الحالية للصهيونية كخليط من الصهيونية القومية والدينية.

ولا شك في أن هذه النتيجة من شأنها أن تعيد إلى الأذهان واقع أنه حتى في حال إطاحة نتنياهو، عاجلاً أم آجلاً، فلن يعني ذلك نهاية حكم اليمين في إسرائيل. وإذا ما كان بينيت هو المرشح الأوفر حظّاً لأن يستبدل نتنياهو فإن إسرائيل على موعد مع زعيم يمينيّ آخر يؤيد ضم أراض من الضفة الغربية المحتلة إلى «السيادة الإسرائيلية»، والاستمرار في انتهاج السياسة الرامية إلى إضعاف من يوصفون بأنهم «حراس التخوم» في إسرائيل.

وقبل هذه النتيجة المباشرة، كنا توقفنا مراراً وتكراراً عند واقع كون نتنياهو يخصّص جهده كله لهدف واحد فقط: بقاؤه في سدّة السلطة بأي ثمن. وهو ما ينعكس على علاقته الوظيفية بكل المؤسسات بما في ذلك الاستخبارات وجهاز الموساد الذي بات يساهم بـ«دور مفتاحي» في العمل الدبلوماسي الإسرائيلي، كما أشير في أحد مقالات العدد، المخصّص لهذا الموضوع.

أما الوجهة الثانية فتتعلق بما دلّت عليه أزمة فيروس كورونا حتى الآن وما قد تسفر عنه بخصوص الشروخ الاجتماعية في إسرائيل، وفي مقدمها الشرخ المرتبط بقطاع اليهود الحريديم المتشددين دينياً. فلقد تحوّل عدم التقيّد بالإجراءات التي فرضتها الحكومة الإسرائيلية للحدّ من تفشي الوباء إلى خط قائد في أوساطهم، ما أجّج استنتاجات سابقة فحواها أنهم يشكلون خطراً على إسرائيل، بل ذهب البعض إلى حدّ التوقّع بأن هذا الخطر سيكون أشدّ وأدهى في المستقبل في ضوء تقديرات ديموغرافية رسمية صادرة عن مكتب الإحصاء الإسرائيلي المركزي تفيد بأن نسبتهم بين السكان مرشحة لأن تبلغ أكثر من ٣٢ بالمئة في العام ٢٠٦٥ وأن تهبط نسبة اليهود والآخرين (من دون الحريديم) إلى نحو ٤٨,٥ بالمئة، بينما تصل نسبة هؤلاء الأخيرين الآن إلى ٦٦ بالمئة وتبلغ نسبة الحريديم نحو ١٣ بالمئة.

وعندما يدور الحديث حول الحريديم يتم التركيز على مسألتين تثيران القلق في إسرائيل، هما مسألة مشاركتهم في العمل، ومسألة تجندهم في الجيش في ما اصطلح على توصيفه بأنه «المساواة في تحمّل العبء». وبحسب آخر التقارير، بعد ارتفاع معين في مشاركة الحريديم في سوق العمل خلال فترة ٢٠١٥-٢٠١٧، تغيّر الاتجاه مجدداً، وفي الأعوام الأخيرة عاد من جديد إلى الانخفاض بما في ذلك انخفاض أعداد الذين يتوجهون إلى الدراسة العليا من بينهم. ولم يحدث أي اختراق في موضوع تجنيدهم، حيث تبين الإحصاءات أنه في العام ٢٠١٩ تجنّد ١٢٢٢ حريدياً في الجيش الإسرائيلي في مقابل ٢٧٧٤ حريدياً في العام ٢٠١٧، وهذا ليس دقيقاً لأنه ظهر أنه بين الذين صُنّفوا كـ«حريديم» هناك جزء غير قليل منهم ليس كذلك.

بين هاتين الوجهتين ما زالت الأنظار مشدودة إلى الانتخابات الأميركية التي ستجري يوم ٣ تشرين الثاني المقبل.

ونسلط الضوء في هذا العدد على آخر تقرير صادر عن «معهد سياسة الشعب اليهودي» والذي اشتمل على تحذير من مغبة أن تظهر إسرائيل تأييدها لأي من المرشحين الاثنين للرئاسة، في ضوء اتساع التقاطب السياسي في الولايات المتحدة والذي بات يؤثر على شكل وحجم تأييد الحزبين الجمهوري والديمقراطي لإسرائيل. وشدّد التقرير على أن التقاطب الآخذ بالتعمق بين الحزبين ينعكس أيضاً على علاقة يهود الولايات المتحدة بإسرائيل، نظراً إلى كون الغالبية الساحقة من هؤلاء اليهود تؤيد الحزب الديمقراطي بسبب طرحه مواقف أكثر ليبرالية، مقارنة بمواقف الحزب الجمهوري التي ازدادت تزمتاً إبان ولاية الرئيس الحالي دونالد ترامب.

صدر عن «مدار»

«إمّا نحن وإمّا هم» لداني روبنشتاين: قراءة لمعركة القسطل عبر سيرة عبد القادر الحسيني

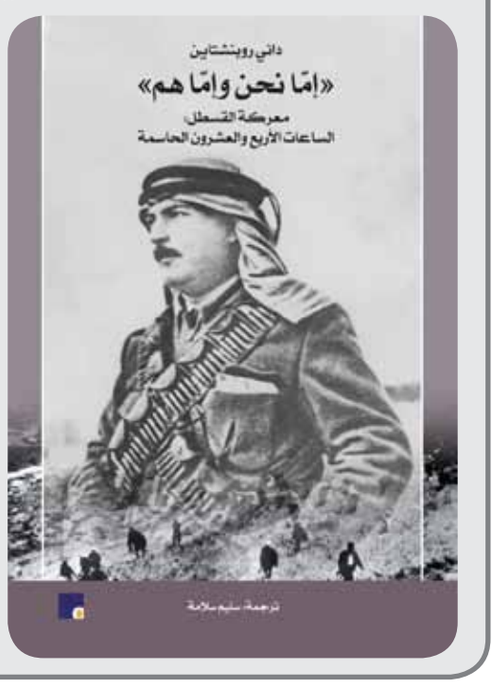

رام الله: صدرت حديثاً عن المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية «مدار» الترجمة العربية لكتاب «إمّا نحن وإمّا هم» - «معركة القسطل: الساعات الأربع والعشرون الحاسمة» للكاتب والصحافي الإسرائيلي المتخصص في الشؤون الفلسطينية داني روبنشتاين، ترجمه عن العبرية سليم سلامة.

ويسرد الكاتب على امتداد ٤٠٠ صفحة رؤيته للحرب على مصير فلسطين في نهايات الانتداب عبر استعادة سيرة القائد عبد القادر الحسيني، والإضاءة على محطات مفصلية في حياته، وتفاصيل حراكاته الداخلية والعربية المكثفة في نيسان العام ١٩٤٨، مركزاً على معركة القسطل كمحطة حاسمة في مسار الحرب.

وينوه المؤلف بأنه كُتبت بشأن معارك القدس بوجه عام، وبشأن معركة القسطل بوجه خاص، عشرات بل مئات الكتب والمقالات والأبحاث، التي استخدمت - في غالبيتها الساحقة - مصادر إسرائيلية وأجنبية، بينما القليل منها فقط استند إلى مصادر عربية. ويعود ذلك، برأيه، إلى سبب بسيط جداً، هو أنه لا يتوفر الكثير من مثل هذه المصادر، وحتى إن توفرت توثيقات عن تلك الحقبة، فمن الصعب، أو المستحيل تماماً الوصول إليها في حالات كثيرة.. كذلك لدى الفلسطينيين أيضاً، فإن الأرشيفات المتوفرة قليلة جداً وغير منظمة. وثمة مشكلات أخرى، في مقدمتها عدم معرفة العديد من الباحثين، الإسرائيليين والأجانب، اللغة العربية، ناهيك عن الاستخفاف الظاهر، في كثير من الأحيان، بموثوقية الوثائق العربية وصدقيتها من منطلقات شتى. وهو استخفاف راسخ لدى جلّ الباحثين الإسرائيليين لدوافع مسبقة البرمجة والأدلجة.

بعد هذا التنويه، يؤكد المؤلف أنه في كتابه هذا سعى للاستئناس أولاً وقبل أي شيء بالمصادر العربية، بما في ذلك مصادر عائلية بقيت خارج دائرة الاستخدام، تماماً تقريباً، طوال أعوام عديدة. وأوضح أن ما حثّه على الاستناد إلى تلك المصادر هو طريقة العمل التي اعتمدها د. شريف كناعنة، من مواليد عرابة البطوف في الجليل، وأستاذ العلوم الإنسانية الذي كان يدرّس في جامعة بيرزيت، ودرَس ودرَّس في الولايات المتحدة لسنوات عديدة، وأثارت إعجابه، فقرّر أن يستخدمها في بحثه عن مصادر تكشف له ملابسات معركة القسطل، على ما تحفل به من أهمية بعيدة المدى.

ويتميز الكتاب الذي يستعير عنوانه من جملة أطلقها الحسيني، بقيام المؤلف بإعادة التذكير أن العام ١٩٤٨ هو عام مصيريّ للغاية في تاريخ قضية فلسطين برمتها، كونه العام الذي «استطاع فيه البيشوف اليهودي تأسيس دولة»، بينما «حلّ بالفلسطينيين، في المقابل، دمار وطني شامل، وشخصي أيضاً في كثير من الحالات». وهو يفعل ذلك بالأساس بوساطة التركيز على القدس ومعركة القسطل من خلال أحد أهم رموزها في تاريخ النكبة الفلسطينية، معتبراً أنه بنظرة إلى الوراء يمكن الجزم بأن اليوم الحاسم في معركة القسطل ومقتل الحسيني هما عصارة قصة سقوط القدس العربية، وربما بمثابة جوهر قصة النكبة الفلسطينية كلها، وأن الأحداث التاريخية أثبتت ما قاله رؤساء الجمهورين اليهودي والعربي معاً حيال مسألة السيطرة على القدس في العام ١٩٤٨، وفحواه أن من يسيطر على القدس يسيطر على البلد (فلسطين) كله.

ويشير الكاتب مستنداً إلى الخلاصات، التي توصل إليها من الإحداثيات التي قدّم تحليلاً لها، إلى أن جميع الذين كتبوا عن الأحداث الجسيمة التي وقعت في ١٩٤٨ يعتبرون معركة القسطل نقطة تحوّل رمزية ودراماتيكية في المعارك التي اندلعت في البلد عشية انتهاء الانتداب البريطاني يوم ١٥ أيار من ذلك العام. ففي اليوم الذي جرت فيه معركة القسطل (٨/٧ نيسان ١٩٤٨) وقع حدثان آخران: مذبحة دير ياسين ومعركة مشمار هعيمق. ويعرب عن اعتقاده بأن هذين الحدثين حسما مصير الحرب، حتى قبل أن تدخل الجيوش العربية إلى ساحة القتال، بعد ذلك بوقت قصير.

بينيت: قفزات في ظروف صديقة.. وعراقيل.

نفتالي بينيت ووقائع تحوله إلى «التهديد الوحيد لنتنياهو في ظل الحالة القائمة»!

كتب عصمت منصور:

رمال السياسة الإسرائيلية المتحركة تحفل بالكثير من المفاجآت والإتيان بنتائج تقلب كل التوقعات، لدرجة أنها قادرة في لحظة على انتشال ساسة قضوا ردحا من الزمن في الصحراء السياسية لتضعهم على رأس الهرم، وفي نفس الوقت إهالة التراب على آخرين كان يخيّل للمتابع أن حضورهم أبدي.

أصبح نفتالي بينيت الذي مكث قبل عام ونصف العام فقط (في نيسان ٢٠١٩) ليالي طويلة في مقر لجنة الانتخابات، في محاولة يائسة منه لجمع عدة أصوات تؤهله لتجاوز نسبة الحسم، والدخول إلى الكنيست بقائمته التي قادها مع شريكته السياسية أييلت شاكيد، تحت اسم «اليمين الجديد»، والذي حصل على خمسة مقاعد في الانتخابات الأخيرة، واضطر إلى التنازل عن رئاسة القائمة بسبب فشله في الحصول على عدد كاف من الأصوات، أصبح اليوم الاسم الأهم في بورصة مرشحي خلافة وربما الإطاحة ببنيامين نتنياهو، وهو ما يذكر بالمفارقة العجيبة التي حدثت مع أريئيل شارون بعد قرار منعه من تولي وزارة الدفاع بسبب مسؤوليته عن مجازر صبرا وشاتيلا في بداية ثمانينيات القرن الماضي، والتي عبرت عنها مقولة الصحافي المقرب من شارون وكاتم أسراره أوري دان والتي تحولت إلى ما يشبه النبوءة بأن «من لا يريد شارون في وزارة الدفاع، سيقبل به رئيسا للحكومة».

بات نفتالي بينيت بمقاعده الخمسة في المعارضة المبعثرة، وغير المتجانسة في الكنيست الإسرائيلي، يهدد حكم نتنياهو ويشكل الأمل الصاعد لليمين الذي سيحرره من معادلة أن سقوط نتنياهو المتخبط في أزمة كورونا، والغارق في تهم الفساد، وإضعاف مناعة إسرائيل الداخلية، سيعني سقوط حكم اليمين.

عين على القمة

إن تتبع سيرة نفتالي بينيت السياسية والعسكرية، تكشف إلى أي حد تصلح لأن تكون مادة جيدة لتفسير المسار الصاعد الذي نشهده لنجم في الحلبة السياسية، فهو الذي لم يبلغ العقد الخامس من العمر بعد (مواليد ١٩٧٢) يمتلك سجلا حافلا بالمؤهلات والصفات الشخصية والقيادية تدفعه إلى قمة الهرم في مجتمع بات التنافس فيه ينحصر بين اليمين واليمين المتطرف، مع تلاش شبه كلي لليسار. تتقاطع سيرة بينيت الذاتية والعسكرية في محطات كثيرة مع بنيامين نتنياهو (أطلق على ابنه البكر اسم يوني لشدة إعجابه بشقيق نتنياهو الذي خدم في نفس الوحدة، وقتل في عملية عينتيبه الفدائية في أوغندا في العام ١٩٧٦ وهو يعتبره مثله الأعلى ونقيض نتنياهو)، فكلاهما من أصول أشكنازية غربية، وهما من خريجي المدرسة الأميركية حيث أصول عائلتهما ونشأتهما، كما أنهما أديا خدمتهما العسكرية في وحدة النخبة الأشهر في جيش الاحتلال «سييرت متكال» (سرية هيئة الأركان)، والتي انتقل منها بينيت الى وحدة «ماجلان» التي تعد وحدة الكوماندوس المتخصصة في إبادة أهداف العدو النوعية في عمق أراضيه، وهو سجل عسكري يضفي سحرا خاصا على شخصيته في مجتمع لا يزال يقدس الجنرالات.

بعد تخرجه من الجيش أسس شركة هايتك، وسجل نجاحا كبيرا في مجال الأعمال، وهو ما أضفى على البعد العسكري لشخصيته بعدا له علاقة بالابتكار والنجاح المهني، لينتقل بعدها إلى تولّي إدارة «مجلس المستوطنات» وتأسيس جمعية هدفها تعزيز النشاط الصهيوني اليميني ليظهر الجانب العقائدي في تكوينه ومسيرته التي بدأها طالبا في المدارس الدينية. شارك نفتالي بينيت في حملة «السور الواقي» العسكرية التي اجتاح خلالها جيش الاحتلال المدن الفلسطينية في العام ٢٠٠٣، حيث خدم في مدينة طولكرم، كما أنه شارك في حرب لبنان الثانية العام ٢٠٠٦ والتي شكلت نقطة التحول الأهم في سيرته السياسية، بسبب شعوره بمرارة الهزيمة وعدم القدرة على التأثير، وعدم الأخذ بالمقترحات التي تقدم بها لقادة الجيش، والتي رأى أنها قد تغير من مسار الحرب، لكونه خارج دائرة، فكانت الحافز الأكبر لديه للدخول في الحياة السياسية والتأثير من الداخل.

ليس صدفة أن يرتبط اسم بينيت بأييلت شاكيد، وهي التي جندته في العام ٢٠٠٥ للعمل إلى جانبها في مكتب رئيس المعارضة في ذلك الوقت بنيامين نتنياهو، لتبدأ قصة شراكة سياسية بينهما، وخصومة مع رب عملها بدأت لأسباب لها علاقة بمزاج سارة نتنياهو، زوجة رئيس الحكومة، وتدخلاتها في إدارة مكتب زوجها، ليؤدي هذا إلى خروجهما، وتشكيل ثنائي أثر بشكل كبير على تغيير وجه السياسة الإسرائيلية.

قاد بينيت موجة الاحتجاجات التي خاضها جنود الاحتياط في أعقاب خيبة الأمل من نتائج حرب لبنان الثانية في العام ٢٠٠٦، من موقعه في مكتب نتنياهو، وساهم في شيطنة إيهود أولمرت وتصويره كمهزوم، وإضعافه سياسيا والدفع نحو تشكيل لجنة فينوغراد. صحيح أن هذه الاحتجاجات خدمت نتنياهو سياسيا (أفرد لها الصحافي بن كسبيت مساحة واسعة في السيرة التي كتبها عن نتنياهو)، وأنه أججها لأسباب واعتبارات انتخابية، إلا أن بينيت قادها من موقع الشعور بالمرارة وعدم الرضى أولا، ولخدمة سيده ثانيا، لذا وعندما وجد أن الفرصة سانحة، ترشح للانتخابات على رأس قائمة «البيت اليهودي» وحصل على ١٢ مقعدا برئاسته.

ودخول نفتالي بينيت إلى عالم السياسة شكل نقطة احتكاك دائمة بينه وبين نتنياهو، فقد حرص نتنياهو على التقليل من شأنه ومحاولة تهميشه، وكان آخر من استدعاه للمشاركة في الحكومة وبضغط من يائير لبيد الذي أراد حكومة بأقل تمثيل ممكن للمتدينين، وهو ما تكرر تقريبا في كل انتخابات من خلال الهجوم عليه والتشكيك بولائه لليمين، وحتى في الفترات التي اشترك فيها الرجلان في حكومة واحدة، كان نتنياهو يتعمد التقليل من شأن بينيت، ويحرص على أن لا ينسب له أي إنجاز، كما حدث عندما ولاه وزارة الدفاع (لقطع الطريق أمام أي تحالف قد يعقده بينيت مع لبيد وبيني غانتس وللحفاظ على «كتلة اليمين») حيث حرص نتنياهو على تنفيذ اغتيال القيادي في حركة الجهاد الإسلامي في غزة بهاء أبو العطا قبل ساعات من تسلم بينيت لمهامه. ورغم خلافات نتنياهو وبينيت التي ظهرت في كل المحطات السياسية التي جمعتهما معا، إلا إنه بقي إلى جانب نتنياهو، واعتبر أنه الممثل الأقوى لليمين، وأن أي خيار آخر سيؤدي إلى سقوط معسكر اليمين وفقدانه للحكم، إلى أن تخلى نتنياهو عنه واختار إبقاءه خارج ائتلافه الحكومي الحالي.

تزامن الطلاق السياسي بين بينيت ونتنياهو مع توفر كافة الشروط التي تمنح الأول الفرصة الذهبية التي دخل عالم السياسة من أجلها، بأن يكون مؤثرا وأن ينافس على التربع على رأس هرم السلطة في إسرائيل وتطبيق أجندته اليمينية الهجومية. فقد تعثرت الحكومة وغرقت في أزمة كورونا وما نتج عنها من أزمة اقتصادية دفعت بعشرات الآلاف من مصوتي الليكود إلى البطالة وفقدان مصدر رزقهم، وهو ما قاد إلى نزولهم إلى الشارع للاحتجاج على أداء الحكومة التي بالكاد تستطيع عقد جلساتها بانتظام وتتخبط في قراراتها، ما فاقم من حالة عدم الثقة في قدرتها وقدرة رئيسها على إدارة الأزمة والخروج منها بأقل الخسائر.

أدرك بينيت أن هذه هي لحظته السياسية المواتية، وأن الجمهور في إسرائيل يتطلع إلى زعيم قوي، غير متورط في قضايا فساد، يضع الاقتصاد وحل أزمة تفشي كورونا كأولوية، لذا شكل مجلسا وزاريا موازيا للحكومة، وجند خيرة العقول وحرث البلاد من شمالها إلى جنوبها، وقدم خططا وكثف من حضوره الإعلامي وهجومه على أداء الحكومة العاجز وغير المنهجي ومماليأتها لقطاعات معينة مثل المتدينين لاعتبارات حزبية وسياسية. والاستطلاعات المتتالية أظهرت صحة نهج بينيت وباتت تتنبأ له بـ٢٤ مقعدا مقابل ٢٧ مقعد لليكود، كما جاء مثلاً في استطلاع القناة ١٣ بتاريخ ١٨ الحالي، والأخطر من ذلك أن بإمكانه تشكيل حكومة بدون نتنياهو والمتدينين والقائمة المشتركة، يقف هو على رأسها، بعد أن زادت ثقة الجمهور بقدرته على شغل موقع رئاسة الحكومة أفضل من لبيد وغانتس وفق الاستطلاع نفسه.

نقاط قوة بينيت ونقاط ضعفه

يمتلك نفتالي بينيت الكثير من نقاط القوة التي تجعله «التهديد الوحيد لنتنياهو في ظل الحالة القائمة»، كما وصفته القناة ٢٠، وقد اجتمعت مع هذه السمات والمؤهلات لحظة سياسية مواتية انحدر فيها نتنياهو إلى أدنى مستوى في شعبيته وثقة الجمهور به، في ظل غياب منافس حقيقي من تيار يسار ويمين المركز، وبدء ظهور علامات انشقاق لدى حزب «يوجد مستقبل» الذي يترأسه يائير لبيد، مع تصاعد الأزمة الاقتصادية وخروج عشرات الآلاف إلى صفوف البطالة وفقدان أعداد شبيهة من أصحاب المهن والقطاع الخاص لمصدر رزقهم، وحالة تعثر وعدم ثقة داخل الحكومة، وهي عوامل نجح بينيت في استغلالها لصالحه وقدم نفسه بصفته الشخص القادر على ملء الفراغ وسد عجز الحكومة التي لا يتوقف عن مهاجمتها.

ويبدو أن شخصية بينيت الكاريزماتية وصفاته القيادية التي أظهرها في ظرف سياسي موات ليست كافية لضمان وصوله إلى قمة الهرم والإطاحة بنتنياهو، فهو إلى جانب ذلك كله يعاني من نقاط ضعف من المشكوك فيه أن يستطيع التغلب عليها، أهمها تركيبة قائمته الانتخابية وقدرته على دمج شخصيات تمثل قطاعات أخرى من خارج إطار اليمين القومي والديني، وتحويلها إلى قائمة عامة تمثل الجمهور وليس قطاعاً محدد منه.

يعي بينيت أهمية هذا التحدي لذا بدأ يتصرف ويتحدث كممثل لتيار واسع من الجمهور وليس لحزب قطاعي، كما تعهد أن يحول حزب «يمينا» إلى حزب جماهيري وليس حزبا قطاعيا، وفي محاولة لإضفاء مصداقية على توجهه قال في حوار على موقعه على إنستجرام إنه يؤيد حقوق المثليين، كما قام بزيارة بلدات عربية ضمن جولاته الميدانية، وأسس شركة مع مبادرين في مجال الهايتك لخدمة المتدينين الحريديم بهدف دمجهم في هذا المجال. ولكن من المشكوك فيه أن ينجح بينيت في التغلب على إرث حزب المفدال التاريخي ومعضلة القائمة التي تقيده بوجود شخصيات محسوبة بشكل فاقع على اليمين الديني المتطرف مثل بتسلئيل سموتريتش وتتبنى مواقف تردع الجمهور في قضايا اجتماعية مثل حقوق المثليين والمحكمة العليا والتعليم الديني وهوية الدولة الليبرالية، وهو ما عبر عنه محرر «هآرتس» ألوف بن الذي رغم إشادته بنفتالي بينيت واعتباره المنافس الحقيقي لنتنياهو والدعوة إلى أخذه على محمل الجد، إلا إنه أكد أنه «يشكل خطرا على المساواة والسلام الداخلي والخارجي وحقوق المواطن والمحكمة العليا»، وهو موقف يتقاطع بشكل كبير مع ما عبر عنه بنغمة يأس رون خولدائي، رئيس بلدية تل أبيب وأحد الأسماء التي تقدم على أنها المرشحة لرئاسة معسكر يسار الوسط في الانتخابات، والذي لم يجد بدا من الاعتراف في مقابلة على إذاعة «ريشت بيت» بأن بينيت «هو المرشح الأقوى لخلافة نتنياهو».

وشبهت صحيفة «هآرتس» مسار صعود بينيت بأنه أشبه «بالاقتراب من الشمس»، ووقع في «الفخ» عندما انضم للقائمة المشتركة ويائير لبيد في التصويت على حجب الثقة عن الحكومة واعتقاده أن كل شيء ممكن، مذكرة إياه بمعاناة «مرشح اليمين» والقيود التي تكبله، خاتمة بشكل شبه قاطع أن بينيت «متأثر جدا باستطلاعات الرأي المشجعة ومقالات بعض الصحافيين الصهاينة المتدينين التي لا تعكس بأمانة واقع الجمهور أو القطاع الديني الصهيوني» وأنه سيكون «مخطئا إذا كان يعتقد أنه سيفوز في الانتخابات».

طالما أن نتنياهو لا يزال يجلس على كرسي رئاسة الحكومة، ويقدم نفسه على أنه ممثل اليمين القوي الذي حافظ له على الحكم لأطول فترة حكم يمين متواصلة في تاريخ دولة إسرائيل، وطالما أن قرار الذهاب إلى الانتخابات من عدمها لا يزال بيده، ويتحكم به وفق مصالحة، فإن طموح نفتالي بينيت الجامح الذي عبر عنه في كل محطات حياته في خدمته العسكرية وقطاع الأعمال ومن داخل الحكومة في الحقائب التي تسلمها أو من خارجها، وصعوده الافتراضي في الاستطلاعات، سيبقى محكوماً بالانتظار، وسيضطر إلى خوض حرب استنزاف مع نتنياهو في الفضاء الافتراضي، ستستهلك كل طاقته، وسيجد أن كل ما حققه «مكتوب على الثلج» عندما يقرر نتنياهو موعد وجدول أعمال الانتخابات القادمة.

صدر عن

المركز الفلسطيني للدراسات الاسرائيلية « مدار »

تقرير «مدار» الإستراتيجي2020
المشهد الإسرائيلي 2019

تحرير: هنيدة غانم

«دبلوماسية الموساد» تأكل من «كعكة الخارجية»!

كتب نهاد أبو غوش:

يبدو العنوان أعلاه غريبا إلى درجة التناقض المطلق، فأين هي الدبلوماسية التي تتطلب أقصى قدر ممكن من الكياسة والحوار واللباقة وحسن الاستماع للآخر وتقدير مصالحه، من أجهزة الاستخبارات، وبخاصة الموساد الإسرائيلي، والتي اشتهرت وعرفت على مستوى العالم، بالاغتيالات، وانتهاك سيادة الدول، واستخدام جوازات السفر الأجنبية في تنفيذ سلسلة الأعمال المروّعة والمخالفة لكل القوانين الدولية والوطنية؟

لقد ترافقت الإعلانات المبكرة عن الاتصالات الإسرائيلية الخليجية مع الإشارات المتكررة، والغريبة فعلا، للدور المركزي الذي لعبه جهاز الموساد الإسرائيلي، وهو هيئة الاستخبارات والمهمات الخاصة، أو وكالة الاستخبارات الإسرائيلية المركزية التي مجال عملها خارج حدود إسرائيل [١]، في ترتيب هذه العلاقات والاتصالات التي توّجت بالاتفاق الإماراتي- الإسرائيلي، ثم البحريني- الإسرائيلي، ثم اتفاق التطبيع الإسرائيلي- السوداني الذي أعلن عنه البيت الأبيض يوم الجمعة ٢٣ تشرين الأول ٢٠٢٠، والذي تلا قيام الرئيس الأميركي دونالد ترامب بإبلاغ الكونغرس نيته رفع اسم السودان من قائمة الدول الراعية للإرهاب.

هذه الاتفاقات كلها رعتها وأشرفت على تفاصيلها إدارة الرئيس ترامب التي ستستخدمها حتما في دعايتها الانتخابية كأدلة على نجاحاتها الدبلوماسية الباهرة، لكن اللافت في كل هذه التطورات هو الدور الذي لعبه جهاز الموساد، ليس فقط في إخراج الاتفاقيات إلى النور، والإشراف على تفاصيلها الختامية، بل في التمهيد لها، وتطويرها خطوة بعد أخرى على مر السنين، وهو ما يدل إما على طبيعة الاتفاقات والاتصالات السابقة والحالية، أو على الجوهر الفعلي لهذه الاتفاقات في المستقبل.

أسباب الاستغراب

أحد أسباب الاستغراب يعود ببساطة إلى أن عمليات الموساد واتصالاته غالبا ما تحاط بالكتمان الشديد والسرية المطلقة، وهذا منطقي طالما أن المهمات الموكلة للموساد هي «مهمات خاصة» وسرية لأنها ترتبط أساسا بـ«تصفية أعداء إسرائيل»، وجلب من يعتقد أنهم ألحقوا ضررا بالغا بأمن الدولة، أو أمن اليهود، مثل النازي أدولف أيخمان، إلى عدالة دولة إسرائيل، وهو مبدأ شمل أولئك الذين أملى عليهم ضميرهم كشف ما تفعله دولة إسرائيل مثلما فعل مردخاي فعنونو، أو ناشطي وكوادر الفصائل الفلسطينية، وهم كثر إلى درجة لا يتسع المجال لتعدادهم، وقد لاحقهم الموساد بالاغتيالات في عدد كبير من الساحات والعواصم والمدن العالمية ومنها لندن وروما وباريس وأثينا، ودول قبرص والأرجنتين والنرويج، فضلا عن تونس وعمّان وبيروت ودمشق وصولا إلى دبي والسودان الملتحقتين مؤخرا بركب التطبيع، والمفارقة أن الموساد لعب في الحالتين الأخيرتين بالتحديد (الإمارات والسودان) الدور الرئيس في انتهاك سيادة هاتين الدولتين كما في التمهيد للتطبيع.

وجه آخر للغرابة يكمن في أن طبيعة الأدوار المنسوبة مؤخرا للموساد في التمهيد لإقامة العلاقات الدبلوماسية، ليست من اختصاص هذا الجهاز ولا هي ذات طبيعة أمنية، وكان يمكن لجهات أخرى كثيرة إسرائيلية وعربية وأميركية ودولية، حكومات ورجال أعمال، أن يلعبوا أدوارا مفيدة في تنسيق هذه العلاقات وتطويرها بشكل محترف دون الحاجة إلى تدخلات جهاز الاستخبارات الخارجية ذي السمعة الرهيبة، والذي رفعته سرية عملياته وغموضها إلى مصاف الجهاز الخارق، حتى أن كثيرا من العمليات الغامضة والتي أسندت إلى فاعلين مجهولي الهوية، نسبت إلى جهاز الموساد.

الأنوية الأولى لجهاز الموساد تأسست قبل إنشاء دولة إسرائيل، وتحديدا في أواخر الثلاثينيات كذراع تابعة للهاغناه مهمتها الرئيسة تنظيم اليهود وتشجيعهم على الهجرة لإسرائيل. ولعبت هذه المؤسسة لاحقا دورا استخباريا منظما في جمع معلومات عن العالم العربي وعن أوضاع اليهود، وكما يظهر في وثيقة عرضت مؤخرا للبيع في المزاد العلني، وصنفت في وقتها بأنها سرية جدا، فإن الأذرع الاستخبارية للدولة اليهودية الناشئة عملت على توفير محاضر تفصيلية لاجتماعات جامعة الدول العربية، السرية منها بشكل خاص، كما عملت على رصد وتوثيق انتهاكات الأجنحة اليمينية المتطرفة في الحركة الصهيونية ومن بينها، على سبيل المثال، المجازر التي ارتكبتها في صفد، وقرية دير ياسين في القدس [٢].

سرية وكتمان

كانت أنوية الموساد تابعة في البداية لوزارة الخارجية والدائرة السياسية فيها، لما يسمى قسم البحوث بالتحديد، لكن دافيد بن غوريون، رئيس الحكومة الأول، والقائد الإسرائيلي الأبرز قبل وبعد قيام الدولة، كان يدرك الأهمية والطبيعة الخاصة لهذا الجهاز، فسارع إلى فصله نهائيا عن وزارة الخارجية في العام ١٩٥١، ليصبح بعد ذلك سلطة استخبارية مستقلة، ومرتبطة برئيس الوزراء.

طوال العقود الأولى من عمر دولة إسرائيل ظل جهاز الموساد محاطا بسرية مطلقة، حتى أن اسم رئيس جهاز ظل سريا وغير معروف إلا على نطاق ضيق جدا، وبقي هذا الأمر ساري المفعول حتى نهاية الألفية الثانية. وعرف الجهاز بعلاقاته القوية، واختراقاته لقوى إقليمية مجاورة للدول العربية أو على خلافات جدية معها، وسعيه الحثيث لتسعير هذه الخلافات مثلما فعل مع الحركات الكردية ضد العراق [٣] والتي كان يقودها الملا مصطفى البرزاني، ومع دولة أثيوبيا ضد النفوذ الناصري في أفريقيا. كما تطورت مهام الموساد في بناء علاقات تساعد على تهريب مهاجرين يهود إلى إسرائيل، بشكل مباشر أو عبر وسطاء ومتعاونين، وكثيرة هي الدراسات والشهادات، والاعترافات، التي تؤكد ضلوع الموساد والأجهزة الاستخبارية الإسرائيلية بشكل عام في افتعال أحداث وقلاقل وحتى القيام بأعمال تفجيرية وتخريبية، تحديدا في العراق ومصر، لإرغام اليهود، إن لم يوافقوا طواعية، على الهجرة لإسرائيل.

كوهين: النجم الصاعد

شيئا فشيئا تطورت مشاركة الجهاز في الحياة العامة الإسرائيلية، وقد بذلت جهود كبيرة من أجل إعادة تقديمه للجمهور بصورة ملطفة، حيث بات هذا الجهاز يملك الآن موقعا إلكترونيا، وحسابات على مواقع التواصل الاجتماعي، حتى يُخيّل للمشاهد الذي يرى إعلانات تدعو لتحفيز الشباب والشابات، وتطوير مستقبلهم المهني، أنه يتابع شركة للعلاقات العامة أو معهدا للتنمية البشرية.

أما الرئيس الحالي لجهاز الموساد، يوسي كوهين، المعروف باسم عارض الأزياء («دوغمان») نظرا لعنايته المفرطة بشكله الخارجي وأناقته وملابسه، فيبدو أنه تجاوز كل من سبقوه سواء في النواحي الشكلية والاستعراضية مثل التقاطه الصور وكأنه نجم من نجوم السينما مع ملكة جمال العراق السابقة، أو في مهامه وأدواره الإشكالية، ومن بينها اختيار بنيامين نتنياهو له كرسول خاص لنقل رسائل للزعماء ومنهم زعيم الحرب السوداني الجنرال الإشكالي حمدان دقلو المعروف بحميدتي [٤] ومحاولات كوهين ترتيب لقاء مع خالد مشعل، الرئيس السابق لحركة حماس، خلال زيارة سرية قام بها لقطر، وصولا لتصريحاته الصحافية المثيرة للجدل بشأن قرب انضمام دول عربية أخرى لقطار التطبيع، وعدم استبعاده المشاركة في الحياة السياسية، بل إن البعض [٥] رشحه لأن يكون رئيس الحكومة القادم.

على حساب «الخارجية»

أظهرت مصادر ومراكز سياسية إسرائيلية متعددة دهشتها وتبرمها من الدور المتزايد لجهاز الموساد ولرئيسه، وخاصة لجهة تهميش دور وزارة الخارجية والجهات الأخرى الصديقة لإسرائيل في شأن هو من صميم اختصاص وزارة الخارجية. وحرص مدير عام وزارة الخارجية ألون أوشفيز على التذكير بزملائه سواء الحاليين أو الذين سبقوهم في التمهيد والتأسيس لهذه الإنجازات، وقال في مقال صحافي «الإنجازات الكبرى اليوم هي ثمرة عمل مهم للدبلوماسية الإسرائيلية، فعلى مدى أكثر من عقدين عملنا دوما وبتواضع في دول الخليج، كي نعد التربة لهذا اليوم. أقمنا علاقات سياسية واقتصادية وبنينا الجسور، بما في ذلك في الشبكات الاجتماعية». لا بل هو ينسب الفضل لأصحابه فيقر بالدور الحاسم للرئيس الأميركي في هذا المجال «لا يمكن، ويحظر التقليل من أهمية الدور الحاسم الذي أداه ويواصل أداءه الرئيس ترامب، والإدارة الأميركية في إنجازات الأشهر الأخيرة. حلف استراتيجي بكل معنى الكلمة، تستثمر فيه الولايات المتحدة إمكانيات هائلة لمصلحة إسرائيل» [٦].

لكن كوهين، وكمن يحرص فعلا على عدم إثارة خصومه ومنافسيه في هذه المرحلة، يقر بدور الآخرين في تحقيق هذه الإنجازات، ويقول في المقابلة المشار لها إن جهودا طويلة ومضنية بذلت على مر السنين في تحقيق هذه الإنجازات.

نتنياهو أولاً

ولكن يبقى السؤال الشائك قائما، لماذا الموساد، وليس الأذرع المدنية المختلفة، هي التي تتابع هذه الملفات، خاصة وأن تولّي هذه المسؤوليات وتمثيل دولة إسرائيل بشأنها، لا يمكن أن يكون بناء على رغبات ذاتية لهذا أو ذاك من المسؤولين، بل هي تأتي بناء على تكليف مباشر من رئيس الحكومة؟

وفي محاولة الإجابة على هذا السؤال تجدر أولا ملاحظة حالة الائتلاف الحاكم الآن، وغياب الثقة بين الشريكين الرئيسيين، الليكود برئاسة بنيامين نتنياهو، وحزب «أزرق أبيض» برئاسة بيني غانتس ووزير الخارجية غابي أشكنازي، الذي لولا الأصول البروتوكولية، لغيّبه نتنياهو عن كل مراسم التوقيع والاحتفال باتفاقيات التطبيع، لكي يحتكر المجد وهالة الإنجازات له أولا، ولكي يحرم شريك الضرورة من أي فرصة ولو شكلية لتسجيل نقاط في رصيده.

نتنياهو إذن لا يثق بوزير الخارجية أشكنازي ولا بجهاز الوزارة، وهذا الأمر لم يبتدعه نتنياهو في موضوع اتصالات التطبيع السرية فقط، بل هو ينطبق على موقفه من العديد من مؤسسات الحكم في إسرائيل والتي سبق له أن تصادم مع كثير منها، فمسيرته خلال ١١ عاما متتالية من حكمه اعتمدت على مكانته كزعيم فرد، وعلى أعوانه الذين يحيطون به، وليس على المؤسسة سواء كانت حزب الليكود الذي يقوده، أو الدولة ومؤسساتها وأجهزتها، وفي هذا المجال الذي نتحدث عنه، يريد نتنياهو أشخاصا موثوقين، موالين له شخصيا، كتومين ولا يثرثرون كثيرا، وهي صفات اجتمعت كلها في شخص عارض الأزياء ووظيفته.

ولا يمكن فصل طبيعة الدور الذي لعبه الموساد في ترتيب هذه العلاقات عن تاريخ هذه العلاقات، ومضمونها، فكل الإشارات والشهادات تؤكد أنها علاقات قديمة، نمت وتطورت على مدى السنوات من خلال «المصالح المشتركة». فأي دور وأية مصالح مشتركة يمكن تصورها بين دول ليست متجاورة ولا هي في حالة حرب، ولا تقيم علاقات دبلوماسية ولا تجارية بينها، سوى الدور الأمني وتبادل المعلومات الاستخبارية، أي المجال الذي يتخصص فيه جهاز الموساد؟

كما لا يمكن تخيل مستقبل العلاقات التطبيعية هذه، والاكتشاف المفاجئ لرغبة إسرائيل في السلام، بمعزل عن المضمون الأمني لمستقبل هذه العلاقات وبالتحديد التعاون الأمني والاستخباري، والاستخدامات التكنولوجية الحديثة في هذا المجال التي برعت فيها إسرائيل، فضلا عن الحديث المتزايد عن بناء حلف جديد تتشارك فيه الدول المعتدلة وإسرائيل في مواجهة إيران وحلفائها وهو مجال أمني بامتياز، وجهاز الموساد هو الناطق الرسمي باسم إسرائيل فيه.

الموساد يبقى الموساد

هل يسعى الموساد أيضا إلى تلميع صورته ومحو الصورة الفظيعة التي كرسها في أذهان العالم؟ مؤكد أن هذا يحدث، وأن الجهاز يسعى دائما إلى تطوير فعالياته واستخدام وسائل التقنية الحديثة والإعلام الاجتماعي، والدعاية والعلاقات العامة، فهي في المحصلة أدوات لكسب الأنصار ولكسب المعلومات أيضا، لكن هذا الهدف لا يمكن له أن يعلو على الأهداف التي شكل الجهاز من أجلها، فعمليات الاغتيال والقتل خارج نطاق القوانين الوطنية والدولية، وانتهاك سيادة الدول، كلها عمليات جرت أيضا في عهد الرئيس الحالي للجهاز، الرجل الذي يحرص على أناقته ويوزع الابتسامات في كل مناسبة، ولكنه قطعا لم يتخل، ولا يمكن توقع أنه سوف يتخلى عن توزيع رجاله ونسائه لتنفيذ مهام على غرار العمليات الفظيعة التي راح ضحيتها من الأبرياء المحايدين أكثر بكثير من الأهداف المرصودة.

أما عن المستقبل السياسي ليوسي كوهين واحتمالات انضمامه للحياة السياسية وفرصه في رئاسة حكومة مستقبلية، فيبدو هذا الاحتمال واقعيا مع الدمار الذي ألحقه نتنياهو بالمؤسسات السياسية التي تنجب القادة، وتحديدا حزب الليكود الذي بات يخلو من الزعماء الجديين الذين تولى نتنياهو تصفيتهم وتهميشهم واحدا بعد الآخر، وبات الحزب وصفوته القيادية، تكاد تقتصر على أعوان نتنياهو ومؤيديه، ومع الجنوح المتزايد لإسرائيل نحو اليمين واليمين المتطرف، بات الجيش ومؤسسات الأمن المعاهد الرئيسة لتخريج القادة المستقبليين، وبالتالي فإن فرص كوهين تبدو جدية طالما أنه حاليا لا ينافس نتنياهو على شيء.

هل يقفز يوسي كوهين قريبا من عربة الأمن إلى عربة السياسة؟

هوامش:

١. موسوعة المصطلحات، موقع مدار، المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية.
٢. موقع walla.co.il ١٥ نيسان ٢٠٢٠
٣. العربي الجديد ٢١ آب ٢٠٢٠
٤. اعترافات الضابط إليعازر تسفرير عن عمله مع الأكراد، مقابلة مع i٢٤ بتاريخ ٢٠١٨/٣/١٢
٥. حاييم تومر، ضابط كبير سابق في مقابلة مع بن كسبيت لإذاعة ١٠٣ إف إم بتاريخ ٢٠٢٠/٧/٦، ونشرها موقع سيروغيم.
٦. ألون أوشفيز مدير عام وزارة الخارجية، مقال في معاريف، ٢٠٢٠/١٠/٢١.

صدر عن المركز الفلسطيني للدراسات الاسرائيلية « مدار »

«قانون أساس إسرائيل
الدولة القومية للشعب اليهودي»

الوقائع والأبعاد

تحرير وتقديم:
هنيدة غانم

المشهد الاسرائيلي مدار

تقرير «عالم مقلوب»:
جهود أهالي برقة لاسترداد أرضهم تصطدم بعنف المستوطنين وتواطؤ الجيش!

كتب محمد قعدان:

أصدرت منظمة «يش دين» («يوجد قانون») لحقوق الإنسان، حديثاً، تقريراً بعنوان «عالمٌ مقلوب: نضال أهالي برقة لاسترداد أرضهم التي كانت عليها مستوطنة حومش»، عرض أولاً تمهيداً تاريخياً لـ«المستوطنة» على أراضي برقة، متشابكاً مع الحالةِ القانونيّة، سواء كـ«مستوطنة عسكريّة أمنيّة» ثمّ تحوّلها لـ«مستوطنة مدنيّة». وناقشَ التبعات القانونيّة لهذا التحوّل وعدم شرعيّتهِ قانونياً، وانعكس ذلك في خطة الإخلاء ضمن «فك الارتباط» في عام ٢٠٠٥، لصالحِ الفلسطينيين وأصحاب الأرض.

ويمكن القول إنه منذُ العام ٢٠٠٥ بدأت ملامح «أبارتهايد استيطاني» تتضح أكثر فأكثر، في التعاطي مع الأراضي الخاصّة لأهالي برقة، في جميعِ أجهزةِ الدولة.

يسرد التقرير الأحداث والانتهاكات ضدّ الفلسطينيين وأصحاب الأرض، كجُزء من بنية إحكام هيمنة المستوطنين على الأرض دونَ الحاجة إلى «قانونيّة المستوطنة». إذن فالمسألة القانونيّة فيما يتعلق بالاستيطان الجاري في الضفة الغربيّة، ليست محفزاً ومن جهةٍ أخرى ليست رادعاً، وهناك تشابك بين الجيش والشرطة في تعزيز وتدعيم المستوطنين، ناهيك عن دورِ السياسيين والوزراء في الحكومة.

سأحاول في هذا العرض الإشارة إلى السياقِ التاريخيّ لهذهِ المنطقة والاستيلاء على أراض فلسطينية لـ«حاجات عسكريّة وأمنيّة» في العام ١٩٧٨، ثمّ التحوّل التدريجي لتصبح «مستوطنة حومش»، إلى قانون الإخلاء في العامِ ٢٠٠٥. ثمّ البدء في عرضِ الأحداث التي تبعت هذا القانون، من جهةِ الفلسطينيين والمحاولات العديدة لاسترداد الأرض، ومن ناحية العنف المقابل من المستوطنين الإسرائيليين سواء في الجهاز العسكريّ أو ضمن جمعيّات ومنظمات تعمل بشكلٍ مستمرّ على الظهور والدخول والبناء، على عكسِ قانون الإخلاء وقرارات أخرى، مما يثير لدينا أسئلة حول موقع الجهاز القانونيّ في الانتهاكات والعنف المستمرّ، ونقاش العلاقة القانونيّة الاستعماريّة في هذا السياق.

جيش الاحتلال يحول بين أهالي برقة وأراضيهم.

مقدمة تاريخيّة

الاستيلاء على أراضي برقة، في قضاء رام الله، منذُ العام ١٩٧٨ لم يكن نتيجة لصعود حزب الليكود واليمين في السلطة، بل أيضاً نتيجة تمهيد قانوني وإجرائي لليسار، في الاستيلاء على أراضٍ فلسطينيّة في القدس وغيرها، تحت غطاء قانون «أملاك الغائبين»، مما أتاحَ تشكيل مستوطنات لـ«دوافع عسكريّة وأمنيّة»، والسيطرة على أكثر من ٤٧ ألف دونم قبل صعود اليمين، وهذهِ الإجراءات القانونيّة والتنفيذيّة في السيطرة على الأرض، هي السياق الذي دفعَ الاستيطان في الضفّة الغربية.

في العام ١٩٧٨، تم الاستيلاء على أراضي أهالي قرية برقة لدواعٍ عسكرية، وتم إنشاء بؤرة «معاليه نحال» عليها في ذلك العام من قبل نواة لـ«الحركة الوطنية للشباب- بيتار»، والتي نشطت كذراعٍ طلابيّة وشبابيّة لحزب الليكود، وأهدافها وممارستها وأيديولوجيّتها مستوحاة من كتابات زئيف جابوتينسكي. ثم تحوّلت إلى «مستوطنة مدنيّة»- حومش- في العام ١٩٨٠. كما تحوّلت العديد من المستوطنات في الضفة الغربيّة، كجُزء من استراتيجيّة إسرائيليّة استيطانيّة، توقفت مع قرار القضاء الإسرائيلي، إزاء قضيّة «ألون موريه»، إلا أن الحكم لم يُنفذ بـ«أثر رجعيّ».

وتقع مستوطنة «حومش» في منطقة شرقي طريق نابلس - جنين على بعد حوالي ٤٥ كم شرقي نتانيا، في منطقة جبلية شديدة الانحدار على جبال نابلس، ويتميز الطقس في المنطقة بالبرودة والجفاف بسبب موقع المستوطنة، ومن محيطها هناك نقطة مراقبة باتجاه السهل الساحلي حتى أسدود، وتسمية المستوطنة فيها دلالات أيديولوجيّة دينيّة، على اسم خمس قرى كانت موجودة في المنطقة خلال «فترة المشناه والتلمود».

خطة الإخلاء واستمرار الحضور الاستيطاني

أشارَ التقرير إلى أن تفكيك المستوطنة، ضمن قرار وخطة فك الارتباط (الانفصال) في العام ٢٠٠٥، لم يلغِ القرار العسكريّ في العام ١٩٧٨ الذي يعطي شرعيّة للاستيلاء على أراضي أهالي برقة، وبالتالي لم يلغ عدم السماح لهم للعودةِ إلى أراضيهم والعمل بها، علماً أن مصدر دخل العائلات الأساس في القرية يعتمد على الأراضي. وعلى الرغم من إخلاء المستوطنة، لا تزال المنطقة محظورة على أصحاب الأراضي الفلسطينيين.

وواصلت منظمة «يش دين» تمثيل الفلسطينيين وتقديم الالتماسات ومطالبة المحكمة العليا بإلغاء جميع أوامر وقرارات الحظر على الفلسطينيين. وأوردَ التقرير أن «رد الدولة على الالتماس أنه على الرغم من أن مستوطنة حومش لم تعد موجودة منذ العام ٢٠٠٥، إلا أنها لا تزال مدرجة في قائمة المستوطنات الإسرائيلية في الضفة الغربية. لذلك، من الناحية القانونية، لم يُسمح للفلسطينيين بالدخول إلى المنطقة التي تقع فيها المستوطنة، بسبب أمر الإغلاق العسكري الذي يمنع الفلسطينيين من دخول جميع المستوطنات الإسرائيلية في الأراضي المحتلة».

ويبيّن التقرير آليات منع الفلسطينيين من العودة على يدِ الجيش وقوّات الاحتلال (قانونياً متاح لهم العودة)، من جهةٍ أخرى كيف تسمح أجهزة الاحتلال التفافاً على القوانين للإسرائيليين المستوطنين بالحضور إلى الأرض وتأسيس مدرسة دينية «حومش المتجددة» منذ العام ٢٠٠٧ (بشكلٍ مخالف للقانون). وأحد أهدافها المعلنة هو الحفاظ على وجود دائم ومستمر في المنطقة التي تقع فيها مستوطنة حومش. ويقيم معلمو وطلاب المدرسة بشكل غير قانوني في أراضي برقة، ناهيك عن تجهيز وبناء العديد من أماكن سكنية وخدماتية، بدون تصاريح وغطاء قانوني، كما أن وسائل الإعلام وسياسيين وشخصيات عامة تدعم وجودهم الاستيطاني.

وأضاف التقرير أنه بحسب المعطيات الرسمية، في الأعوام ٢٠١٥-٢٠١٨ تم رصد أكثر من ٤٠ حالة، يتواجد فيها مستوطنون في المناطق الممنوعة على الإسرائيليين، وأحياناً عشرات ومئات الأشخاص في اليوم نفسهِ. ويتضح أيضاً أن الشرطة تغلق جميع الملفات والتحقيقات حول تواجد إسرائيليين في أراض فلسطينية خاصة، ومحظورة، مما يدلّ على إتاحة أجهزة الدولة لهذهِ «الانتهاكات القانونيّة». ولفتَ التقرير إلى أن إسرائيل لا تتصرّف كدولةٍ محتلة بل كما هو أسوأ من ذلك، طالما لا تحافظ على الأمن العامّ وحقوق الفلسطينيين تحت الاحتلال وفق التعريف القانونيّ، بل وتعمل بشكلٍ ممنهج ومستمرّ من أجل تدعيم الاستيطان والاستيلاء على أراضٍ فلسطينيّة، وتعكس هذه الممارسات نظام الأبارتهايد واضحاً وبارزاً، كما ناقشنا ذلك في تقرير سابق لمنظمة «يش دين»، إلا أن الاصطلاح الصحيح لهذهِ الممارسات هو أبارتهايد - فصل عنصري من أجل التوسّع والاستيطان، فهي ليست فقط ممارسات فصل، إنما تخدم الهدف الاستيطاني والاستيلاء على الأرض.

وأظهرت البيانات التي قدمتها الدولة أنه عندما يتعلق الأمر بانتهاكات قانونية على أراضي برقة أو الضفة الغربية عموماً، فإن إسرائيل «لا تقوم بواجبها وسلطات التنفيذ لا تستنفد الإجراءات الجنائية، التي تهدف، من بين أمور أخرى، إلى خلق ردع شخصي وعام حتى لا يتم تكرار المخالفات. وسمح فشل أجهزة إنفاذ القانون الإسرائيلية، أو سياستها المتعمدة بعدم التطبيق، لمدة ١٣ عاماً، لطلاب المدرسة الدينية بغزو الأراضي الفلسطينية الخاصة بشكل متكرر عبر انتهاك الأوامر العسكرية».

وأشار التقرير إلى أنه منذُ تاريخ إخلاء المستوطنة، بدأت تحركّات حثيثة دينية صهيونيّة، لاستمرار وتعزيز الحضور الاستيطاني بشتى الطرق والآليات؛ وأهمها تحويل منطقة مستوطنة حومش، لـ«مكانٍ مقدّس يزوره الإسرائيليون» في العام ٢٠٠٦، بالإضافةِ إلى إقامة مقرّ حملة «حومش أولاً»، التي انضمت إليها منظمات أخرى بهدف إقامة تجمعات عامة ومواكب ضخمة ومناسبات في المنطقة التي تقع فيها المستوطنة، وتشمل هذهِ الحملة دعوات إلى «الاستيطان في حومش». بالمقابل يوضّح التقرير أن هذهِ النشاطات «غير قانونية، وتنتهك الأوامر العسكرية، وتتعدى على الأراضي الفلسطينية الخاصة»، إلا أن هذهِ الحملة حصلت على دعمٍ كبير من الجمهور الإسرائيليين وسياسيين ووزراء ومنظمات وغير ذلك، وضغط مستمرّ لإلغاء قرار الإخلاء على مدى العقد الأخير.

وعليه فالاستيطان المتزايد على أيدي الإسرائيليين وتحت حماية أجهزة الدولة الاستعمارية؛ الشرطة والجيش والوزراء، في أراضي برقة والضفة الغربية عموماً، يحدث بشكلٍ مخالف للقانون، ويبيّن عدم أهميّة أو معياريّة القانون في قضايا الاستيطان والاستيلاء على الأرض.

إحكام العنف الاستيطاني: الجيش والمستوطنون والدولة

ينقل التقرير عن أحد السكان الفلسطينيين قوله: «إن عنفهم (المستوطنون)، أدى إلى اقتناع العديد من الفلاحين والمزارعين الفلسطينيين بالتخلي عن الوصول إلى أراضيهم. وهذا بالضبط ما يريدونه؛ يريدون الاستيلاء على أراضينا. تحوّلت حياتنا إلى كابوس. نحن خائفون من الوصول إلى الأرض. معظم الفلاحين والمزارعين الفلسطينيين في المنطقة لا يجرؤون على الاقتراب من هناك. وأصبح العنف يهدّد حياتنا».

والمحاولات المستمرّة للفلسطينيين في برقة لاستعادةِ أراضيهم المنهوبة منذُ العام ١٩٧٨، من خلال المسار القانوني، تعيقها الدولة وأجهزتها العسكريّة والأمنيّة والمستوطنون، وتكشف مدى عدمِ أهميّة القانون في هذهِ الحالات الاستثنائيّة التي يقفُ فيها القانون الإسرائيلي بجانب الحقّ الفلسطيني، بسبب أن الأراضي تملكها عائلات فلسطينية.

وبين الأعوام ٢٠١٧- ٢٠٢٠، وثقت «يش دين» ٢١ عملية عنف خرجت من منطقة مستوطنة حومش (التي تم إخلاؤها) ضد فلسطينيين في برقة والقرى المجاورة؛ سيلة الظهر والفندقومية والبزارية. وشمل عنف المستوطنين الاعتداءات الجسدية، وأحياناً الضرب بالعصي والحجارة، رشق الناس والسيارات والمنازل بالحجارة، إطلاق النار في القرى والساحات، تدمير وإحراق المحاصيل الزراعية وإتلاف الأشجار، سرقة المعدات وتخريب المباني وكتابات مسيئة على الجدران، وسرقة الماشية وإلحاق الضرر بالحيوانات. وتجدر الإشارة إلى أن هذه الأحداث موثقة فقط وهي ليست جميع حوادث عنف المستوطنين في المنطقة.

ويوضّح التقرير أن عنف المستوطنين ليس أحداثاً منقطعة، بل منهجيّة مستمرّة ضدّ الفلسطينيين، كأداة لإخضاع رغبتهم في استعادةِ أراضيهم. وهكذا، فآلية «الحضور الاستيطاني» دون مستوطنة وغطاءٍ قانونيّ هي المخرج الأخير، للسيطرة على الأرض، ولأكثر من أربعة عقود، منعت إسرائيل عملياً سكان برقة من الوصول إلى أراضيهم الخاصة وزراعة أراضيهم. في البداية كان الاستيلاء العسكري، ثم بناء مستوطنة حومش الإسرائيلية على أرض فلسطينية خاصة، وفي السنوات الأخيرة، وبعد معركة قانونية طويلة أزالت العائق القانوني أمام وصول الفلسطينيين إلى أراضيهم، فإن مجموعة المستوطنين غير المرتبطين رسمياً بالدولة هي العائق الأخير أمام عودة الفلسطينيين.

وكل هذا لا يمنع الدولة من أن تمنح ملايين الشواكل للجمعيّة الاستيطانيّة وتوفير إمكانات وخدمات لهم بطرقٍ التفافيّة. وإحدى هذهِ الطرق هي التمويل الذي تتلقاه جمعيّة «مدريشت معميكيم»، من قبل وزارة التربية والتعليم «لدعمِ الدراسات اليهودية والدينيّة»، في «البؤرة الاستيطانيّة المستجدّة حومش» في أراضي برقة. وأفادت صحيفة «هآرتس» في العام ٢٠١٩، أنه وفقا للتقارير، فإن وزارة التعليم تمول الجمعية الاستيطانية بملايين الشواكل سنوياً. وأظهرت المستندات والوثائق الداخلية للجمعية، أن وزارة التعليم في العام ٢٠١٧ مولت الجمعية بمبلغ ٨,٥ مليون شيكل. وفي العام ٢٠١٦، حولت الوزارة للجمعية الاستيطانية أكثر من ٧ ملايين شيكل، وبين عامي ٢٠١٤ و٢٠١٥، تم تحويل ٦,٢ مليون شيكل إلى الجمعية من وزارة التعليم في كل عام.

ونشر التقرير عشرات الشهادات للفلاحين والمزارعين الفلسطينيين في برقة والقرى المجاورة، التي توثّق العنف المتزايد يومياً ضدّهم، ومحاولات منعهم للوصول إلى أرضهم، بالإضافةِ إلى انتهاكات الجيش المستمرّة للقانون، دعماً للمستوطنين، وقام جنود الجيش بمساعدة المستوطنين ضدّ المزارعين الفلسطينيين، الذين يسعون على الرغم من كل الصعوبات إلى ممارسة حقهم في الملكية ويواصلون محاولة زراعة أراضيهم الخاصة في الأراضي المحيطة بالمنطقة التي كانت فيها مستوطنة حومش، بالمقابل الجنود يمنعون الفلسطينيين من الوصول إلى أراضيهم ويقفون إلى جانب المستوطنين وهم يحاولون طرد المزارعين من أراضيهم. ومن المهمّ الإشارة إلى هذهِ التفاصيل ليسَ من باب التعجّب من ممارسات الجيش الاستيطاني الاستعماريّ، بل من باب عدمِ اكتراثهِ للقانون وقرارات المحكمة العليا الإسرائيليّة، مما يؤكد «لا علاقيّة» القانون بقضايا الاستيطان.

في ١٨ نيسان ٢٠١٩ قدم أصحاب الأراضي من قرية برقة التماساً إلى المحكمة العليا بمساعدة «يش دين»، مطالبين بالسماح لهم بحرية الوصول إلى أراضيهم. إلا أن الجيش أصدر أمر «ترسيم حدود» منعاً لأصحاب الأراضي من ممارسة حقوقهم في الأرض تحت ادعاء «وجود مستوطنين بشكلٍ غير قانونيّ في الأراضي»، إلا أن هذا الأمر الذي أصدرتهُ قيادات الجيش في العام ٢٠١٨ موجه ضدّ محاولات الفلسطينيّين قانونياً لاستعادةِ أرضهم. بالمقابل، نص القانون بعد التماس أصحاب الأرض، على وجوب إلغاء إسرائيل لـ«أمر الترسيم» المتعلق بهم والسماح لهم بدخول أراضيهم، وكذلك منع المستوطنين من الوصول إلى الأراضي الفلسطينية الخاصة ومحاكمة الإسرائيليين الذين ينتهكون علانية «أمر الترسيم» وأمر خطة الإخلاء.

ويصف الالتماس بالتفصيل التواجد المستمر للمستوطنين وغيرهم من الإسرائيليين في الأراضي الفلسطينية الخاصة، وعدم كفاءة السلطات الإسرائيلية في مواجهة الانتهاكات الجماعية والعلنية للقانون. وشددت الدولة على أنه «تم رفع القيود المفروضة على دخول المنطقة المعنية بالنسبة للسكان الفلسطينيين»، وأنه لا يسمح للإسرائيليين بدخول المنطقة بسبب الأمر بتنفيذ خطة الإخلاء. وأورد التقرير أنه «بعد حوالي أسبوع من إعلان الدولة رفع القيود المفروضة على دخول الفلسطينيين، نوى أصحاب الأراضي ومزارعون آخرون من برقة، في أواخر عام ٢٠١٩، القدوم إلى أراضيهم من أجل فحص حالة الأرض والقيام بأعمال زراعية. وعلى بعد نصف كيلومتر من أراضيهم، واجه المزارعون قوة عسكرية قوامها نحو ١٥ جندياً وعدداً من سيارات جيب حرس الحدود. وأبلغ الجنود المزارعين بأنه ممنوع عليهم الاستمرار في طريقهم إلى أراضيهم، وأمروهم بالعودة إلى منازلهم. وقدم المزارعون الفلسطينيون للجنود إعلان الدولة برفع حظر الدخول بموجب «أمر الترسيم»، لكن الجنود أخبروهم أن وثائق المحكمة لا تهمهم، وأنهم هم أنفسهم لم يتلقوا أي تعليمات تسمح لهم بالسماح لمزارعي برقة بدخول أراضيهم».

لا بُد من أن نشير إلى أن هذا التقرير يسمح بقراءة الواقع القائم ليس فيما يتعلق بأراضي برقة فحسب بل أيضاً فيما ينسحب على العديد من أراضي القرى والمدن الفلسطينيّة في الضفة الغربيّة.

صدر عن المركز الفلسطيني للدراسات الاسرائيلية «مدار»

هبّة البُراق ١٩٢٩
سنة الصدع بين اليهود والعرب
ترجمة: سليم سلامة

دراسة جديدة: روسيا باعتبارها تحدياً للأمن القومي الإسرائيلي، هل هي حقاً «نمر من ورق؟»

كتب عبد القادر بدوي:

صواريخ إس ٣٠٠ الروسية الإستراتيجية وجدت طريقها إلى الملعب السوري في «اللعبة المعقدة».

تشهد العلاقات الإسرائيلية- الروسية حالة من المدّ والجزر تبعاً للظروف الجديدة التي نتجت عن تدخل الأخيرة عسكرياً منذ العام ٢٠١٥ في سورية في سبيل سعيها لاستعادة مكانتها ودورها التاريخي كقوة عظمى، وكلاعب مُهم في منطقة الشرق الأوسط، وهو ما فرض على المستويات السياسية والعسكرية والأمنية الإسرائيلية إيجاد آليات جديدة للتعامل مع «الزائر الجديد» للمنطقة؛ آليات تضمن لها الاحتفاظ بحرية الاعتداء العسكري على سورية وغيرها كجزء من سعيها المتواصل لامتلاك أدوات القوة في رسم المسار الإقليمي ومواجهة إيران وحلفائها في المنطقة التي ترى فيهم إسرائيل خطراً حقيقياً على «أمنها القومي»؛ هذا التصنيف نرى تجلّياته بوضوح في الاعتداءات الإسرائيلية المستمرة والمُتصاعدة على الأراضي السورية منذ اندلاع الأزمة فيها العام ٢٠١١.

وعلى الرغم من حالة الثبات النسبي للعلاقات الإسرائيلية- الروسية على مؤشّر التعاون والتنسيق، والذي يتجاوزه أحياناً ليصل إلى حدّ التحالف، إلّا أن السنوات الأخيرة شهدت تضارباً في المصالح والعديد من القضايا الخلافية بين الطرفين خصوصاً فيما يتعلّق بالأزمة السورية ومسألة التواجد الإيراني في سورية، لكن يبدو أن إدراك الطرفين بأن العلاقات الدولية تسودها البراغماتية والواقعية وتحتاج لقدر معين من التنازلات والمُقايضة حافظ على منع تدهور العلاقات بينهما ومنعَ اندلاع أية مواجهة مباشرة بينهما في سورية على الرغم من تضارب المصالح الكبير في العديد من القضايا، وهو الإدراك الذي نرى تجلّياته بوضوح في الاتفاق الضمني بين الطرفين على عدم الاتفاق لربّما بشأن التواجد الإيراني رغم التصريحات المُتكررة حول هذه القضية، والذي يُؤمّن لإسرائيل من بين أمور أخرى مساحة كبيرة للاعتداء على الأراضي السورية واستهداف القوات الإيرانية والموالية لإيران فيها بشرط ألّا يؤدّي ذلك للمساس بالقوات الروسية ويُلحق الأذى بالمصالح الروسية المُباشرة هناك، وهو الادّعاء الذي ثبتت صحّته في أكثر من محطّة ولا سيما في حادثة إسقاط الطائرة الروسية العام ٢٠١٨.

في هذا السياق، تأتي الدراسة الإسرائيلية الصادرة مؤخراً باللغة العبرية عن «معهد أبحاث الأمن القومي الإسرائيلي» للكاتب دانييئل راكوف بعنوان «روسيا باعتبارها تحديا للأمن القومي الإسرائيلي، هل هي حقاً نمر من ورق؟» لتُلقي الضوء على طبيعة العلاقات الإسرائيلية- الروسية في ظل تضارب المصالح بين الطرفين في سورية، وتُعرّج على أهم القضايا الخلافية، وأبرز التحدّيات والمخاطر، وصولاً لمجموعة من التوصيات التي يرى ضرورة الأخذ بها من قِبل المستويات السياسية والأمنية والعسكرية الإسرائيلية للحفاظ على المصالح الإسرائيلية وتجنُّب المواجهة العسكرية مع روسيا؛ هذه المحاور تأتي في سياق الإجابة على سؤال فيما إذا كانت روسيا قادرة بالفعل على أن تُشكّل تهديداً حقيقياً «للأمن القومي الإسرائيلي» وما هو المطلوب فعله إسرائيلياً.

وبالإضافة لأهمية الدراسة النابعة من أهمية موضوع العلاقات الإسرائيلية- الروسية في ضوء الأزمة السورية، وهو السبب الذي دفعنا لاستعراض هذه الدراسة ليتسنّى للقارئ والباحث العربي الاطّلاع والتعرّف على وجهة النظر الإسرائيلية من هذا الملف، تزداد الدراسة أهمية كونها صادرة عن أحد أفراد «النخبة العسكرية» وصاحب تجربة طويلة في «شعبة الاستخبارات الإسرائيلية» لتُتيح المجال للتعرّف على الجهد البحثي والأكاديمي المُجنّد بطبيعته المبذول في هذا الجانب من جهة، ولفهم العقلية الإسرائيلية في إدارة القضايا المُختلفة المحكومة بمنظور عسكري- أمني بحت كحالة طبيعية لدولة محكومة بالنزعة العسكرية والأمنية وأسيرة لها من جهةٍ أخرى.

سنقوم باستعراض أهم ما ورد في هذه الدراسة، مع أهمية الإشارة إلى أن الأفكار المطروحة أدناه بالإضافة إلى المُصطلحات المُستخدمة تُعبّر عن وجهة نظر كاتب الدراسة نفسه.

مقدمة

ازدادت البيئة الاستراتيجية لإسرائيل تعقيداً منذ عودة الدور القيادي لروسيا في الشرق الأوسط والذي نتج عن تدخلها العسكري في سورية منذ أيلول ٢٠١٥، وهو الأمر الذي يُعرّض إسرائيل لمزيج من التهديدات والفرص على المستوى الإقليمي أولاً، وبين القوتين العظميين أميركا وروسيا ثانياً، حيث أصبح التحدّي الرئيس الذي يواجه إسرائيل في سياق التواجد الروسي في سورية هو التوتر الذي يواجه خيارات إسرائيل؛ بين الحفاظ على الشراكة الاستراتيجية مع الولايات المتحدة، والرغبة في تحقيق مصالح إقليمية ملموسة تتطلّب التقارب مع موسكو التي يُنظر لها في واشنطن بأنها منافس لدود.

ومع ذلك، فإن النخبة السياسية والأمنية الإسرائيلية لم تستطع أن تُحدّد بعد ما إذا كانت روسيا هي فعلاً «نمر من ورق» أو «مُتنمّر في الجوار» لا داعي للقلق منه - وهو الافتراض الذي يزداد واقعية بعد مُقارنة الاقتصاد الروسي باقتصادات كبرى مثل أميركا والصين والاتحاد الأوروبي- أم أنها فعلاً قوة حقيقية قادرة على تحدّي الأمن القومي الإسرائيلي بشكل فعلي. وقد شهدت الأشهر الأخيرة تساؤلات فيما إذا كانت الدور الروسي في المنطقة سيتراجع أو يزداد قوةً في أعقاب الانتشار الكبير لجائحة كورونا وكيف سيؤثّر ذلك على إسرائيل؟

إسرائيل في غابة القوى المُتشابكة

يشتدُّ الحوار السياسي- الأمني الإسرائيلي مع روسيا في الوقت الذي تتدهور علاقة الأخيرة مع الغرب، وخاصة مع الولايات المتحدة؛ حيث تُعرّف روسيا بالنسبة للأخيرة بأنها تحدٍّ كبير للأمن القومي الأميركي (الثاني بعد الصين) وتزداد العقوبات المفروضة عليها مع الوقت، ما يُصعّب المهمة على الدول في الحفاظ على قنوات حوار مفتوحة معها، وهو الأمر الذي نرى تجلّياته في النزاع الساخن بين الكونغرس وإدارة ترامب. ويظهر هذا التناقض بين القوتين في الشرق الأوسط بشكلٍ واضح؛ حيث تجد روسيا وأميركا صعوبة في التعاون حول مصالح مشتركة وملموسة في المنطقة بسبب انعدام الثقة، ناهيك عن التخوّف الأميركي من أن أي تسوية إقليمية قد تمنح روسيا دوراً ونفوذاً غير مرغوب فيه على المستوى الدولي.

تعرّضت العلاقات الإسرائيلية الوثيقة مع روسيا لانتقادات من قِبل حلفائها في الولايات المتحدة وأوروبا، فهم لا يُخفون انزعاجهم من قيام إسرائيل، وبنيامين نتنياهو شخصياً، بإضفاء الشرعية على روسيا ونشاطاتها من خلال المكالمات الهاتفية واللقاءات المتكرّرة مع فلاديمير بوتين. فإسرائيل تُعرب عن امتنانها دوماً للجيش الأحمر (السوفييتي) الذي ساهم في تحرير معسكرات الإبادة في أوروبا الشرقية خلال الحرب العالمية الثانية وهو يظهر بشكل علني في تقديرها لروسيا وجيشها بوصفهم ورثة للجيش الأحمر، وهو الأمر الذي يتسبّب في انتقاد إسرائيل المُتهمة هنا بمساعدة روسيا على تقديم خطاب سياسي تعتبره دول أوروبا الشرقية بمثابة تقويض لسيادتها، وقد تعزّزت هذه الانتقادات بشكل خاص بعد ظهور نتنياهو في موكب النصر في الميدان الأحمر في موسكو ٢٠١٨ وزيارة بوتين لإسرائيل كجزء من منتدى الهولوكوست ٢٠٢٠.

يعتقد الروس أن لإسرائيل تأثيرا حاسما على استراتيجية الولايات المتحدة في سورية وفيما يتعلّق بإيران؛ ويسعون لإسرائيل لتقديم المساعدة في صياغة تفاهمات واتفاقيات سياسية مع واشنطن تضمن انسحابا كاملا للقوات الأميركية من سورية، وتسليما دوليا ببقاء بشار الأسد، وجمع التبرعات لإعادة إعمار سورية. في المُقابل، يُقدّم الروس ضمانات أمنية للأكراد وانسحابا تدريجيا للقوات الإيرانية من سورية. ومن الناحية الأخرى، هناك شكوك في الغرب بقدرة إسرائيل على جسر الخلافات بين موسكو وواشنطن حتى في السياق الإقليمي الضيق؛ فعدم الثقة بين أميركا وروسيا بشكلٍ عام وتباين المواقف بشأن سورية بشكلٍ خاص عميقان جداً، حتى وإن تم التوصل لاتفاق بحلول نهاية ٢٠٢٠ فسيكون من الصعوبة بمكان إحداث تغيير جوهري على الأرض في سورية.

وعلى الرغم من التعقيد الذي تم توضيحه سابقاً، ما زال بإمكان إسرائيل أن تفرض نفسها في وسط المواجهة الروسية- الغربية؛ فعلاقاتها مع الولايات المتحدة والدول الغربية أكبر من تلك القائمة مع روسيا، وهو الأمر الذي يتضح من خلال علاقات إسرائيل الأمنية والاقتصادية الواسعة مع الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي والتي تُعتبر أكثر أهمية بالنسبة لإسرائيل التي توسّعت علاقاتها بروسيا في السنوات الأخيرة على المستويين الرمزي والاقتصادي فقط، حيث لا زالت هناك حواجز حقيقية في التعاون الأمني والتكنولوجي حتى الآن. ففي اللحظات التي تُجبر فيها إسرائيل على الاختيار بين موسكو وواشنطن فإنها تختار في نهاية المطاف واشنطن وهو ما تجلّى بوضوح في قضية تسليم المُخترق الروسي بوركوف للولايات المتحدة في نهاية العام ٢٠١٩، مع أهمية الإشارة إلى تفهُّم موسكو لذلك وتحاول ألّا تضع إسرائيل في مواقف تُجبرها على الاختيار لكي تُظهر حدود تأثير ونفوذ روسيا بشكل علني. وفي الوقت الحالي نرى حضوراً متزايداً للدور الصيني العسكري والسياسي في المنطقة مع تجنّب منافسة الولايات المتحدة وروسيا، وعلى الرغم من أن هناك صعوبة للادّعاء بوجود تعاون صيني- روسي مشترك يرتقي لحدّ الاتفاق على تقويض الدور الأميركي في المنطقة، إلّا أن هذا السيناريو قد يكون مُمكناً في المستقبل ومن شأنه أن يحدّ من حرية إسرائيل في العمل وتحقيق مصالحها في المنطقة.

روسيا على المستوى الإقليمي: عصر الأصدقاء- الأعداء

بعد حوالي خمس سنوات من التدخل الروسي في سورية يُمكن القول بأن روسيا تمكّنت من تحقيق إنجازات مهمة بالنسبة لها في المنطقة؛ انتصار عسكري تكتيكي في سورية (تأمين بقاء بشار الأسد وإعادة معظم المناطق إلى سيطرته مع ضمان تأجُّر/ امتلاك لنصف قرن أو أكثر لقاعدتين عسكريتين دائمتين في سورية)، التحوّل للاعب فاعل في الشؤون الإقليمية، توثيق علاقاتها بدول المنطقة (بناء علاقات سياسية، تعاون اقتصادي واستراتيجي، القتال المشترك، تنسيق أسعار النفط، بالإضافة إلى امتلاك أدوات ضغط أخرى مهمة). وخلافاً لما هو سائد حول «غرق الجيش الروسي في الوحل السوري» فإن التواجد الروسي غير مُكلف مُقارنةً بالإنجازات التي يُحقّقها، وهو ما تُصرّح به موسكو باستمرار.

بالنسبة لإسرائيل، تُعتبر حرية العمل العسكري على الجبهة الشمالية وإمكانية الحصول على المساعدة الروسية لمنع التموضع الإيراني في سورية أهم قضية فيما يتعلّق بالتواجد الروسي في سورية، فلم تستطِع إسرائيل تجاهل «جارتها الجديدة» واختارت تعزيز الحوار وإيجاد آلية عسكرية معينة لمنع الصدام أو الاحتكاك العسكري معها على الرغم من مخاوفها بأن التواجد الروسي من شأنه تعزيز معسكر «أعداء» إسرائيل بقيادة إيران. في المحصّلة، إسرائيل وروسيا اتفقتا على عدم الاتفاق بشأن إيران وسورية؛ بالتزامن مع اتفاق ضمني بمنع وقوع مواجهة عسكرية مباشرة بينهما. وفي غضون خمس سنوات، يُمكن الاستنتاج بأن نهج الحوار مع موسكو قد أتى بثماره لإسرائيل؛ فعلى الرغم من المد والجزر الذي تشهده العلاقة بين الفينة والأخرى إلّا أن إسرائيل استطاعت الحفاظ على حرية عمل جيشها بشكلٍ عام في سورية، مع استمرار تجنّب روسيا للمواجهة المباشرة مع إسرائيل، فهي لا تتعامل معها كخصم وتقدّر علاقتها مع إسرائيل خارج الساحة السورية وتنأى بنفسها عن التدخل في الصراع الإسرائيلي- الإيراني.

ومن ناحية أخرى، تبذل روسيا جهوداً كبيرة لمنع إسرائيل من تجاهل مصالحها وفي مقدّمتها بناء شرعية للهيمنة الروسية في سورية كقاعدة لتقوية نفوذها الإقليمي وقوتها وحماية قواتها المتواجدة هناك، ولهذا السبب نشهد انتقاداً روسياً شديداً لتحرّكات إسرائيل العسكرية في سورية بين الفينة والأخرى لأسباب كثيرة نذكر منها:

استياء وزارة الدفاع الروسية من مستوى تنسيق الهجمات من قِبل الجيش الإسرائيلي.

الخوف من الحوادث العملياتية التي قد تُلحق الأذى بالجنود الروس على غرار حادثة إسقاط السوريين لطائرة روسية في أيلول ٢٠١٨.

استمرار إحراج الروس أمام شركائهم في الحرب السورية- الإيرانيون والذين يتهمون موسكو بالتنسيق مع إسرائيل أثناء مهاجمة الأخيرة لقواتها والقوات الموالية لها في سورية.

الإضرار بسمعة منظومة الأسلحة الروسية المتواجدة بأيدي الجيش السوري والتي يتم تدميرها من قِبَل الجيش الإسرائيلي.

يُسهم التعقيد الذي تتّسمُ به العلاقات الروسية- الإيرانية في إعطاء إسرائيل هامش للمناورة مع موسكو على الرغم من أن الطرفين شريكان في الحدّ من النفوذ الأميركي في المنطقة والحفاظ على حكم بشار الأسد في سورية، وهو التعقيد الناتج عن الاختلافات التاريخية والثقافية، بالإضافة إلى الرغبة الروسية في الحفاظ على مصالحها وعلاقاتها مع الدول السنيّة ومع إسرائيل. ورغم أهمية ذلك؛ لا بدّ لإسرائيل من أن تسأل نفسها جيداً عن الدور الذي سيلعبه الروس في حالة الطوارئ؛ أي تلك الحالة التي قد تتطور فيها المواجهة مع الإيرانيين لتصعيد واسع النطاق أو حتى لحرب. فعلى الرغم من أهمية الافتراض القائل بأن مصلحة روسيا تُجبرها على إنهاء التصعيد ومنع تطوّره لحرب واسعة بشكل سريع؛ إلّا أنها قد تتحدّى إسرائيل في الوقت الذي تتضارب فيها مصالح البلدين أو حتى في حالة إلحاق أذى غير مقصود بالقوات الروسية هناك.

نموذج النفوذ الروسي في الشرق الأوسط

إن النفوذ الروسي في الشرق الأوسط مطلوب للتغلّب على قيود قوتها الاقتصادية، لذلك نراها تختار نماذج تنافسية غير متكافئة، عبر السعي للانخراط في عقود ضخمة مع دول المنطقة في القطاعات ذات الأهمية الاستراتيجية على المستوى الوطني لكل دولة، وهو ما سيمنحها أدوات ضغط مُستقبلية على هذه الدول. وتُحاول روسيا الاستفادة من مزاياها النسبية في هذا التوجّه من قبيل بيع الأسلحة، بناء محطات الطاقة النووية، الاندماج في مشاريع الطاقة (مع التركيز على النفط والغاز)، وتوفير المنتجات الزراعية، وكلّ ذلك له تداعيات على المصالح الأمنية الإسرائيلية على النحو التالي:

تقويض التفوق العسكري الإسرائيلي في المنطقة عبر إعادة تأهيل الجيش السوري ومبيعات الأسلحة لإيران بعد انتهاء حظر الأسلحة عليها وكذلك مبيعات الأسلحة للجيش المصري.

توفّر روسيا بديلا للولايات المتحدة في مساعدة دول المنطقة ببناء المفاعلات النووية السلمية حيث تقوم روسيا حالياً ببناء عشرة مفاعلات نووية في الشرق الأوسط (اثنان في إيران وأربعة في مصر وأربعة في تركيا).

تضارب المصالح بين إسرائيل وروسيا فيما يتعلّق بصادرات الغاز الإسرائيلية لأوروبا؛ حيث تُعتبر روسيا المورّد الرئيس لها.

أخيراً قدرة روسيا على التأثير على الأمن الغذائي لبعض دول المنطقة بما فيها إسرائيل بعد نمو القطاع الزراعي في روسيا (بفعل العقوبات الغربية عليها) وتحوّلها لأكبر مُصدّر للقمح والحبوب في العالم ولبعض دول المنطقة.

كيف ستؤثّر أزمة كورونا على مكانة روسيا في الشرق الأوسط؟

إن استمرار الزيادة في أعداد المصابين بفيروس كورونا في روسيا، بالإضافة إلى الاضطراب في الأسواق الذي حصل في أعقاب معركة أسعار النفط بين روسيا والسعودية، وكذلك الاتفاق المتجدّد لخفض إنتاج النفط في إطار أوبك والذي تمّ التوصل إليه بمساعدة الولايات المتحدة، كلّها مؤشّرات على احتمالية أن تعاني روسيا من تأثيرات اقتصادية سلبية مُقارنةً بدول الغرب، وبالتالي هناك صعوبة لتقدير التأثيرات والخسائر الفورية للأزمة ناهيك عن آثارها طويلة المدى. وعلى الرغم ممّا سبق، إلّا أنه من الممكن الادّعاء أنه طالما استمرّ وجود بوتين وتولّيه لزمام السلطة في موسكو فلن يكون هناك أي تغيير في استراتيجية روسيا في التعامل مع المنطقة ولا على أولوياتها بالنسبة للشرق الأوسط على الرغم من ميلها أكثر من غيرها للتأثُّر بالأزمات الاقتصادية لكن جهوزيتها، على وجه التحديد من ناحية الاقتصاد الكلي، أفضل من غالبية الدول لامتصاص الصدمات. والاعتماد الكبير لاقتصادها على أسعار النفط والغاز سيدفعها للانخراط في المنطقة بشكل أكبر في اليوم التالي لكورونا؛ فإن قرب روسيا من المنطقة يعني فعالية عالية من حيث التكلفة والعائد من الانخراط في شؤون الشرق الأوسط.

نظرة للأمام

سيستمر الشرق الأوسط في كونه ساحة مُريحة لروسيا في محاولتها لإثبات عالمية قوتها ومكانتها. فقربها الجغرافي والميل الأميركي لتقليص تدخلاتها في المنطقة بالإضافة إلى نسج علاقات ومصالح مشتركة مع كل دولة من دول المنطقة سيُتيح لها ممارسة سياسة أكثر نشاطاً وفعالية على الرغم من القيود الاقتصادية ونتائج أزمة كورونا المُحتملة.

وعلى الرغم من أهمية الاستفادة من التاريخ، واستخلاص العِبَر من الحرب الباردة والعداء بين روسيا وإسرائيل في القرن الماضي، إلا أنه من الضروري التأكيد على أن الوضع الحالي مُختلف عن السابق؛ فالمنافسة الروسية- الأميركية ليست أيديولوجية، وروسيا لا ترى إسرائيل كخصم بل كشريك.

ولقد أظهرت روسيا خلال السنوات الأخيرة (وخاصة في أزمة إسقاط الطائرة الروسية في سورية، العام ٢٠١٨) قُدرتها على تحدّي المصالح الإسرائيلية بشكلٍ كبير، في المُقابل ثبت بأنّ الحوار مع روسيا والمناورة السياسية بينها وبين الدول الغربية قادر على تقليل المخاطر التي تتعرّض لها إسرائيل وإنبات الفرص. ليس هناك بديل استراتيجي أكثر نفعاً بالنسبة لإسرائيل سوى الاعتماد على الولايات المتحدة، لكن في ظروف التحدّيات الأمنية الإقليمية المُتعدّدة من الضروري ويجب على إسرائيل أن تعمل على:

الحفاظ على الإنجازات التي تم تحقيقها خلال السنوات الماضية بالحوار مع موسكو والذي يحدُّ من القدرة الروسية في التوسّع والنفوذ نسبياً مع الاحتفاظ بالتعاون العرضي والمستمر معها.

تعزيز آليات الحوار الشامل مع موسكو دون مستوى القيادة؛ كي لا تكون العلاقات محكومة بمصير الأشخاص، بالإضافة لتقليل الأثمان التي قد تُطلب لحل الخلافات على مستوى القيادة.

توسيع العمل ضد إيران في المنطقة الشمالية يجب أن يُرافقه حذر إسرائيلي من الإضرار بالمصالح أو القوات الروسية المتواجدة هناك، أو تلك التحركات التي يُنظر لها على أنها محاولة للإطاحة بنظام الأسد، كل هذه القضايا قد تقود روسيا للضغط على إسرائيل بشكل قد يكون أكثر شدّة مما حدث خلال حادثة إسقاط الطائرة الروسية ٢٠١٨.

على إسرائيل أن تستعد في المستقبل لسيناريو تنافس أكبر بين القوى الكُبرى في الشرق الأوسط؛ خاصة إذا ما تم دفع الصين بفعل الضغط الأميركي المزدوج على بكين وموسكو إلى دور أكثر نشاطاً في المنطقة يستلزم التعاون مع روسيا لتقويض الدور الأميركي.

إصلاح الآليات المؤسساتية الدولانية والأكاديمية لتكون قادرة على التعرّف على روسيا وبناء معرفة عنها وتطوير أدوات سياسية ومعرفية للتعامل معها، بهدف تقليص أدوات الضغط التي تمتلكها والاستفادة من قوتها لتحقيق المصالح الإسرائيلية.

إجمالاً، سعت الدراسة إلى إبراز المخاطر الكامنة في الاحتكاك أو الصدام مع روسيا. فكاتب الدراسة، أي راكوف، يعتقد أن آلية الحوار هي الأكثر فاعلية للتعامل مع الوجود الروسي في المنطقة والذي أصبح واقعاً لا يُمكن تجاهله، وهو الوجود الذي سيتعزّز في اليوم التالي لأزمة كورونا كما تدّعي الدراسة، الأمر الذي يفرض على إسرائيل إيجاد آليات جديدة أُخرى للتعامل معه والاستفادة منه لتحقيق مصالحها في المنطقة دون أن يؤدّي ذلك لمواجهة عسكرية مباشرة مع روسيا، ودون أن يؤثّر بشكلٍ سلبيّ على علاقتها بالولايات المُتحدة والاتحاد الأوروبي في الوقت نفسه. وعليها، أي إسرائيل، أن تكون مُستعدة أيضاً للتعامل مع سيناريو تعاون روسي-صيني مُحتمل في المُستقبل للحدّ من النفوذ الأميركي في المنطقة. وبناءً عليه، تأتي دعوة راكوف للمستويات الأمنية والسياسية والعسكرية الإسرائيلية لأن تكون جاهزة للعمل بحذر ضمن «بيئة إقليمية» مُتشابكة ومُعقّدة بل ومُتضاربة المصالح في المُستقبل تطوّعها ضمن رؤية استراتيجية حذرة وواقعية لخدمة مصالح إسرائيل ولضمان «أمنها القومي» الذي يُحدّد وفق منظورها هي، وليس وفق منظور غيرها.

مدار المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية
MADAR The Palestinian Forum for Israeli Studies
«مدار»: مركز متخصص بمتابعة الشأن الإسرائيلي، تأسس عام ٢٠٠٠. يحاول المركز من خلال إصداراته المختلفة أن يقدم بعيون عربية قراءة موضوعية وشاملة لمختلف تفاصيل وجوانب المشهد الإسرائيلي

رام الله - الماصيون - عمارة ابن خلدون - ص. ب: 1959
هاتف: 2966201 – 2 – 00970
فاكس: 2966205 – 2 - 00970
البريد الإلكتروني لـ «مدار»:
madar@madarcenter.org
موقع «مدار» الإلكتروني:
http://www.madarcenter.org

تابعونا على الفيسبوك
facebook
http://tiny.cc/ywgg4
وقناتنا على اليوتيوب
YouTube
http://tiny.cc/nkdop

المشهد الإسرائيلي يصدر بالتعاون مع
وزارة الخارجية النرويجية
THE REPRESENTATIVE OFFICE OF NORWAY TO THE PALESTINIAN AUTHORITY
محتوى المشهد الاسرائيلي لا يعكس بالضرورة موقف وزارة الخارجية النرويجية